رئيس الوزراء يؤكد اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي والنهوض به وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي

وزارة الزراعة تدين جريمة اختطاف صوماليين لمجموعة من الصيادين اليمنيين

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزار ة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 4 ذو الحجة 1446هـ | 31 مايو 2025م | العدد 113 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

تدشين مشروع إنشاء ثلاثة خزانات استراتيجية لحصاد مياه الأمطار والسيول بذمار

- الرباعي: المشروع يُمثّل بارقة أمل لتعويض المخزون المائي الذي يتعرض للاستنزاف الجائر
- البخيتي: قررنا منع الحفر العشوائي ولدينا خطة متكاملة لحماية المياه الجوفية وترشيد استخدامها

مدير عام مؤسسة المسالخ بالحديدة: بدأنا الفحص المبكر للأضاحي والذبح في المسالخ له ضمانات صحية

مدير عام المسالخ بالأمانة: نفحص المواشي في مداخل العاصمة ونتفقد أسواق البيع بالأمانة

تحديات موسمية.. ذبح الإناث والصغار على القائمة

أضاحي العيد تحت المجهر

تدشين مشروع حماية الأراضي الزراعية من السيول في تهامة

- وزير الزراعة: المشروع سيسهم في حماية القرى والأراضي الزراعية من أخطار السيول.
- محافظ الحديدة: العمل يجري بروح الفريق الواحد لمواجهة تداعيات السيول

من سنابل اليمن إلى موائد الأعياد

كعك العيد.. عبق الأرض وتاريخ الأجداد

الشروط الصحية للأضاحي عند اختيار الأضحية وكيفية تحديد السن للأضاحي

الثروة الحيوانية... ركيزة أساسية للتنمية

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 113 | السبت 4 ذو الحجة 1446هـ | 31 مايو 2025م

دشن خزانات حصاد مياه الأمطار لتغذية حوض ذمار وموسم الحصاد الربيعي لبذور البطاطس

دشن موسم حصاد بذور القمح بقاع ذمار ويريم واطلع على سير العمل في مشتل هران الزراعي

تفقد هيئة البحوث والإرشاد الزراعي

الوزير الرباعي من محافظة ذمار يؤكد على مضاعفة الجهود للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من مختلف المحاصيل الغذائية

اليمن الزراعية- خاص:

حظيت الزيارة التي نفذها وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي إلى محافظة ذمار الأسبوع الماضي باهتمام كبير، وذلك في إطار جهوده لتفقد الأوضاع بالمحافظة والمشاريع الزراعية والمائية الهامة.

وافتتح الوزير ومعه المحافظ محمد البخيتي عدداً من المشاريع الهامة، والتي تأتي في إطار الحرص من قبل الوزارة على الاهتمام بالجانب الزراعي والمائي، والنهوض بهما في محافظة ذمار.

تدشين إنشاء ثلاثة خزانات لحصاد مياه الأمطار:

وخلال الزيارة دشن الوزير الرباعي ومعه المحافظ البخيتي مشروع إنشاء ثلاث خزانات استراتيجية لحصاد مياه الأمطار والسيول بذمار، وذلك ضمن جهود تغذية حوض ذمار المائي.

وأكد الوزير الرباعي أن التدشين يأتي في إطار الجهود الرامية لتعويض أحواض المياه الجوفية وتأمين مصادر مياه مستدامة لخدمة النشاط الزراعي، موضحاً أن المشروع يُمثّل بارقة أمل لتعويض المخزون المائي الذي يتعرض للاستنزاف الجائر، والاستفادة من مياه الأمطار، وأن تنفيذ هذه المشاريع يأتي ترجمة لموجهات السيد القائد وتوجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى، ووفقًا لبرنامج حكومة التغيير والبناء في الحد من استنزاف المياه الجوفية.

من جانبه أوضح محافظ ذمار محمد البخيتي أن المحافظة بدأت بتنفيذ خطة متكاملة لحماية المياه الجوفية وترشيد استخدامها، مؤكدا أن السلطة المحلية اتخذت قرارات ملزمة تمنع الحفر العشوائي للآبار لأغراض غير إنتاج الغذاء، وأن التوجه القادم يشمل فرض رسوم تنظيمية وتشجيع الزراعة بالتقنيات الحديثة.

بدوره، أوضح رئيس الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية، المهندس هادي فريعة أن المشروع يشمل ثلاثة خزانات بسعة إجمالية تصل إلى 185 ألف متر مكعب في كل من منطقتي تفاضل بمديرية جهران، ومنطقة سامة بمديرية عنس، بقيمة تصل إلى 165 مليون ريال، لافتًا إلى أن الخطة المستقبلية للهيئة تركز على إنشاء 70 خزانًا لحصاد مياه الأمطار في مناطق أخرى بهدف تغذية حوض ذمار المائي.

تدشين الموسم الربيعي من محصول بذور البطاطس:

وعلى صعيد متصل، دشن وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، ومحافظ ذمار محمد البخيتي حصاد الموسم الربيعي من محصول بذور البطاطس في حقول الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس.

وعبّر الوزير الرباعي عن الاعتزاز بما تحقق من اكتفاء ذاتي من بذور البطاطس، لافتاً إلى أن اليمن تمكّن من تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول الاستراتيجي، ويطمح مستقبلًا إلى تصدير فائض الإنتاج من بذور البطاطس ذات الجودة العالية.

فيما أكد محافظ ذمار، على أهمية مضاعفة الجهود للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف المحاصيل الغذائية، لافتاً إلى أهمية دعم جهود قطاع الزراعة بما يمكّنه من النهوض وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية.

بدوره، أوضح المدير التنفيذي للشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس المهندس همدان الأكوع، أن الشركة حققت نقلة نوعية في مجال الاكتفاء من بذور البطاطس، وتقوم حاليًا بإنتاج الجيل الأول والثاني والثالث والرابع من البذور المحلية، بعد أن كان اليمن يعتمد على استيراد بذور الجيل السادس والسابع من الخارج.

تفقد هيئة البحوث والإرشاد الزراعي بذمار:

وفي سياق زيارته إلى محافظة ذمار، تفقد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، سير الأنشطة البحثية والعلمية التي تنفذها الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي بالمحافظة.

وأكد الوزير الرباعي خلال الزيارة على أهمية الارتقاء بالبحث العلمي الزراعي باعتباره أولوية وطنية في المرحلة الراهنة، لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، مشددًا على مضاعفة الجهود، والارتقاء بالمهام، والسير وفق الموجهات الرامية إلى التوسع في النشاط الزراعي، وصولًا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

وخلال زيارته إلى ذمار، اطلع الوزير الرباعي مع المحافظ البخيتي على أنشطة وحدة الزراعة المائية وإنتاج الأسمدة والمخصّبات العضوية الزراعية من المخلّفات الحيوانية والنباتية في إحدى المزارع النموذجية بذمار.

وأكّد الوزير الرباعي أهمية تنفيذ المشاريع للنهوض بالقطاع الزراعي، مثمناً جهود السلطة المحلية بذمار في تشجيع إنتاج الأسمدة والمخصّبات الزراعية، لافتاً إلى أن فاتورة الاستيراد من مستلزمات ومدخلات الإنتاج كبيرة، مما يتطلّب تضافر الجهود لتقليصها كخطوة أولى،كما أكّد حرص الوزارة على التوجّه نحو إنتاج نماذج أخرى من الأسمدة والمخصّبات الزراعية، ضمن جهود تحقيق الاكتفاء الذاتي من المدخلات والمستلزمات وغيرها من المتطلّبات التي يحتاج إليها المزارع.

من جهته أشار محافظ ذمار، إلى أن دعم جهود إنتاج الأسمدة العضوية والمخصّبات الزراعية من خلال إعادة تدوير المخلّفات الحيوانية والنباتية، يأتي في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد بدائل زراعية تتوافق مع البيئة اليمنية.

وأوضح أن الخطة تركز على استغلال المواد الأخرى التي تحويها النفايات القابلة لإعادة التدوير كالأخشاب والكرتون والأوراق والزجاج والحديد والبلاستيك، وتوظيف ذلك لخدمة العاملين في قطاع النظافة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، داعياً المستثمرين إلى استغلال الفرصة والتوجّه نحو الاستثمار في هذا المجال.

تدشين موسم حصاد بذور القمح للموسم الشتوي :

وفي الإطار، دشّن وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، ومعه مدير المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسّنة، المهندس عبدالله الوادعي، موسم حصاد بذور القمح للموسم الشتوي للعام 2024/2025م، في الحقول الزراعية بقاع ذمار ويريم.

وخلال التدشين، اعتبر الوزير الرباعي، هذا الموسم الزراعي مبشّرًا بالخير، نظرًا لبروز إنتاجية بعض أصناف بذور القمح المزروعة في المرتفعات الوسطى، ومنها أحد الأصناف الذي بلغت إنتاجيته نحو 4 أطنان للهكتار الواحد، ما يُعد رقمًا غير مسبوق للإنتاج في مثل هذه المناطق.

وقال: "هذه النتائج الإيجابية تفتح آفاقًا واسعة للتوسع في زراعة القمح بالمناطق المرتفعة، وخصوصًا الأصناف المحسّنة التي يتم إنتاجها في المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسّنة، التي أثبتت قدرتها على التكيّف مع الظروف المناخية المختلفة في اليمن".

بدوره، أكّد مدير المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسّنة، المهندس الوادعي، أن هذا الموسم يُعتبر موسمًا رئيسيًا، رغم عدم تمكن المزارعين في المحافظة من الاستفادة منه نتيجة شحّة الأمطار.

وأشار إلى أن صنف القمح "سبأ"، الذي تمّت زراعته هذا الموسم على مساحة تُقدّر بـ 200 هكتار، من خلال الزراعة التعاقدية مع 75 مزارعًا متعاقدًا، حقّق نتائج مشجعة، ما يُبشّر بموسم صيفي واعد سيتم خلاله التوسّع في زراعة القمح والذرة والبقوليات.

وكشف الوادعي عن توصّل كوادر المؤسسة إلى استنباط أربعة أصناف جديدة من القمح المحسّن، تمّت تجربتها بنجاح في مناطق قاع ذمار ويريم، لافتًا إلى أن إنتاجية تلك الأصناف تراوحت ما بين 5 إلى 6 أطنان للهكتار، ومن المتوقّع أن تصل الإنتاجية في مناطق مثل الجوف، التي تتميّز بظروف زراعية مواتية، إلى أكثر من 8 أطنان.

زيارة مشتل هران الزراعي

وعلى سياق متصل اطلع الوزير الرباعي والمحافظ البخيتي على سير العمل والإنتاج في مشتل هران الزراعي، وعدد من المشاريع الزراعية في المحافظة.

وخلال الزيارة، استمع الوزير والمحافظ إلى شرح حول تنفيذ مشروع تشجير الخط الإسفلتي الرابط بين ذمار وصنعاء بطول 40 كيلومترًا، عقب نجاح المرحلة الأولى من المشروع التي تضمنت غرس أكثر من ألفين و500 شجرة في الجزر الوسطية.

وكشف القائمون على المشروع عن إنتاج 300 ألف شتلة فواكه لهذا العام في مشتل حديقة هران، منها 150 ألف شتلة عنب، و150 ألف شتلة من فواكه التين والتوت والرمان، لافتين إلى أنه سيتم توزيع تلك الشتلات على المديريات وزراعتها في الأحياء، ضمن خطة الحزام الأخضر لمدينة ذمار، بالإضافة إلى خطة لزراعة الأشجار المثمرة لتشجيع المزارعين على البدائل المستدامة.

فيما، استعرض مسؤول القطاع الزراعي بالمحافظة، الدكتور عادل عمر، خطة المشاتل الإنتاجية، لافتا إلى أن المشتل أنتج هذا العام 300 ألف شتلة متنوّعة، بدعم من الوحدة التنفيذية لإدارة تمويلات المشاريع والمبادرات الزراعية، وبالشراكة مع صندوق النظافة والتحسين.

وذكر أن قطاع الزراعة في المحافظة أنشأ ثلاثة مشاتل جديدة في مديريات عتمة، والمنار، ووصاب العالي، بطاقة إنتاجية تبلغ 120 ألف شتلة، بالإضافة إلى ما يُنتج في المشتل المركزي التابع لقطاع الزراعة في منطقة رصابة، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية لهذا العام 100 ألف شتلة، منها 30 ألف شتلة مثمرة، إلى جانب إنتاج 80 ألف شتلة من مختلف أصناف البن في مشتل البُن بجبل الشرق.

وأشاد وزير الزراعة بمستوى الأداء والتوسّع في إنشاء المشاتل والتشجير، داعيًا إلى تكاتف الجهود لتعزيز الدعم الفني واللوجستي لاستدامة هذه الأنشطة، وتوسيع نطاق نشر الغطاء النباتي ضمن البرنامج الوطني للتشجير .

وأشار إلى أهمية الاستفادة المثلى من الطاقة الإنتاجية للمشاتل الزراعية، وتوسيع رقعة التشجير في المحافظة.. مثمّنًا كل الجهود المبذولة في إنجاح عملية التشجير.

- تفقد أعمال الصيانة بميناء الاصطياد السمكي واطلع على سير العمل في مشتل جميشة الزرعي
- دشن مشروع معالجة أضرار السيول وحماية القرى والأراضي الزراعية في تهامة
- اطلع على سير أداء الهيئة العامة لتطوير تهامة.

الوزير الرباعي يحث على توسيع رقعة التشجير لمواجهة التصحر ويؤكد على أهمية المبادرات المجتمعية في بناء الحواجز والسدود

اليمن الزراعية_ صنعاء

في إطار جهود الدولة لتعزيز التنمية الزراعية والسمكية في محافظة الحديدة، نفّذ وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي زيارة إلى محافظة الحديدة.

واستهل الوزير رضوان الرباعي مع المحافظ عبد الله عطيفي زيارته بتفقد أعمال الصيانة الجارية في ميناء الاصطياد السمكي بمدينة الحديدة، مطلعا على سير تنفيذ أعمال الترميم والتطوير في أرصفة الرسو، ومواقع الإنزال، والمخازن، ومرافق الدعم الفني.

واستمع الرباعي وعطيفي إلى شرح من نائب رئيس هيئة المصائد السمكية، عبدالملك صبرة، حول خطط الصيانة وتحسين الأداء الفني والإداري بالميناء، والإجراءات المتخذة لمواكبة الزيادة في الحركة السمكية.

وأكد الدكتور الرباعي على أهمية استكمال الصيانة، مشدداً على "ضرورة الإسراع في أتمتة الأعمال الإدارية وربط أقسام الميناء شبكياً، بما يرفع كفاءة التشغيل ويخدم الصيادين بشكل أفضل"، مثمنا الدور الإيجابي للسلطة المحلية في دعم جهود التطوير، مشيراً إلى أن "التكامل المؤسسي هو مفتاح النجاح في النهوض بالقطاع السمكي".

من جانبه، أكد محافظ الحديدة عبدالله عطيفي "أن الميناء يمثل شرياناً اقتصادياً هاماً للمحافظة ومصدر رزق لآلاف الأسر"، مشيراً إلى أن "السلطة المحلية ملتزمة بدعم كافة المشاريع التي تضمن استدامة وتطوير هذا المرفق الحيوي".

مشتل جميشة

من جانب اخر اطّلع الوزير الرباعي والمحافظ عطيفي على سير العمل في مشتل جميشة الزراعي، الذي تمكن من إنتاج مليون شتلة حراجية ومثمرة خلال الفترة الماضية.

وأشاد الوزير الرباعي بأداء المشتل، واصفاً إياه بأنه "رافد حيوي لبرامج التشجير وتحقيق الأمن الغذائي"، داعياً إلى "توسيع رقعة التشجير لمواجهة التصحر وشح المياه"، كما أكد على أهمية توفير الدعم اللوجستي والفني لضمان استدامة إنتاج المشاتل الحكومية.

محافظ الحديدة من جهته، نوّه إلى أهمية المشتل في الخطط الزراعية والتنموية بالمحافظة، مؤكداً "حرص قيادة المحافظة على تذليل العقبات وتعزيز التنسيق مع الجهات ذات العلاقة للنهوض بالمشتل وتطوير قدراته".

تدشين مشروع حماية الأراضي الزراعية من السيول

وفي خطوة تهدف إلى تعزيز الصمود المجتمعي وحماية الأراضي الزراعية، دشّن الوزير رضوان الرباعي والمحافظ عبدالله عطيفي مشروع معالجة أضرار السيول في تهامة، ضمن برنامج حكومة التغيير والبناء، وبناءً على موجهات قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، وتوجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى.

وأوضح الوزير الرباعي أن المشروع سيسهم في "حماية القرى والأراضي الزراعية من أخطار السيول، وتحقيق الاستفادة القصوى من مياهها في زراعة الحبوب والبقوليات"، مشدداً على "أهمية المبادرات المجتمعية في بناء الحواجز والسدود الصغيرة".

وأكد المحافظ عطيفي أن "العمل يجري بروح الفريق الواحد لمواجهة تداعيات السيول"، مشيداً بجهود الوزارة والجهات الداعمة في هذا المشروع الحيوي.

واختتم الوزير الرباعي زيارته بلقاء قيادة الهيئة العامة لتطوير تهامة، حيث استمع إلى عرض من رئيس الهيئة الأستاذ علي قاضي، حول مشاريع التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات، وخطط رفع الإنتاجية الزراعية.

وأكد الوزير أن "تحقيق الأمن الغذائي الوطني يبدأ من تهامة"، مشدداً على "ضرورة تكامل الجهود بين الوزارة والهيئة والمجتمع المحلي لتنفيذ البرامج الزراعية بكفاءة عالية وتقليص الاعتماد على الاستيراد".

رافق الوزير في زيارته مستشار المحافظ لشؤون التشجير مسعود أحمد، ورئيس هيئة تطوير تهامة علي هزاع، وممثل وحدة التدخلات الطارئة أحمد الهيج،ورئيس جمعية النحالين يوسف القديمي وعدد من المختصين في الشأن الزراعي والسمكي.

خلال زيارته لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

الرهوي يؤكد اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي والنهوض به لتحقيق الاكتفاء الذاتي

اليمن الزراعية- صنعاء:

أكد رئيس مجلس الوزراء أحمد الرهوي على اهتمام القيادة العليا وحكومة التغيير والبناء بالقطاع الزراعي للنهوض به باعتباره من الأولويات القصوى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف المحاصيل الزراعية سيما الاستراتيجية منها.

وأوضح خلال زيارته إلى وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية أن الحكومة ستعمل على تسهيل كل التحديات والصعوبات التي تواجه الوزارة، وتقديم التسهيلات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية للمزارعين والصيادين، مشيراً إلى أن التوجه العملي للحكومة هو للاستفادة من فائض الإنتاج الزراعي في عدد من المحاصيل في الصناعات الغذائية بالتعاون مع القطاع الخاص.

من جانبه استعرض وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، ما تم إنجازه من قبل الوزارة من مشاريع وبرامج منذ تشكيل الحكومة حتى اللحظة.

ونوه الوزير الرباعي بالنجاح المحقق في محاصيل الحبوب، سيما محصول القمح الذي توليه القيادة الثورية عناية خاصة وحجم التوسع السنوي في زراعته وتحديدًا في محافظة الجوف.

وبين أن تعزيز المكاسب المحققة في القطاع ومواصلة التطوير المستمر للجوانب الخدمية والإنتاجية للقطاعات الزراعية والسمكية والمائية يتطلب تضافر جهود كافة الجهات المعنية وذات العلاقة مع الوزارة وتكامل الأدوار فيما بينها.

فيما استعرض وكلاء القطاعات المختصة في الوزارة ورؤساء الهيئات والمؤسسات ورئيس الاتحاد التعاوني الزراعي ومدير عام مكتب الزراعة في محافظة الجوف، أهم الإنجازات المحققة على مستوى القطاعات والهيئات والمؤسسات كلاً في إطار مهامه واختصاصاته.

وزارة الزراعة تدين الجريمة التي ارتكبها صوماليون مسلحون بحق صيادين يمنيين

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

اليمن الزراعية- متابعات:

أدانت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، جريمة الاختطاف التي ارتكبتها مجموعة صومالية مسلحة بحق صيادين يمنيين.

وأوضحت الوزارة في بيان أن مجموعة مسلحة من الصوماليين قامت باختطاف واحتجاز قارب الصيد "الميمون1" وطاقمه المكوّن من 27 صيادًا من أبناء محافظة حضرموت، أثناء ممارستهم لعملهم في منطقة رأس بنه ضمن المياه البحرية.

وأشار البيان إلى أن المسلحين اقتادوا الصيادين إلى منطقة "برقال" واحتجزوهم فيها، وطالبوا بفدية مالية قدرها خمسين ألف دولار أمريكي مقابل إطلاق سراحهم، رغم أن القارب وطاقمه يحمل تراخيص صيد رسمية صادرة عن مكتب صومالي معتمد.

واستنكرت الوزارة هذه الممارسات، لافتة إلى أن هذه الحادثة الخطيرة انتهاك صارخ لكل الأعراف والقوانين البحرية، وتهديد مباشر لأرواح الصيادين اليمنيين، واعتداء على حقوقهم المشروعة في ممارسة مهنتهم بسلام.

وأكدت أن هذه الجريمة ليست الأولى وتأتي ضمن سلسلة من الاعتداءات المتكررة التي تستهدف الصيادين اليمنيين، منها جريمة قتل الصياد الحضرمي عمر ناصر شيخ من أبناء مدينة المكلا قبل عام، على يد جندي صومالي، دون أن يتم اتخاذ أي إجراءات جادة لوقف هذه الانتهاكات.

وحملت الوزارة السلطات الصومالية كامل المسؤولية عن سلامة الصيادين المحتجزين، وعن أي أذى قد يلحق بهم، ودعتها إلى اتخاذ الإجراءات الفورية لتحريرهم ومحاسبة المتورطين.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 113 | السبت 4 ذو الحجة 1446هـ | 31 مايو 2025م

زراعة البرقوق في اليمن
رحلة فاكهة الصيف

يعد محصول البرقوق من الفواكه الصيفية اللذيذة التي تحظى بشعبية كبيرة في اليمن، حيث يتميز بطعمه الحلو والمنعش، وله قيمة غذائية واقتصادية تعكس أهميته في النظام الغذائي المحلي وفي تعزيز الاقتصاد الوطني.
وتتطلب زراعة البرقوق رعاية خاصة، بدءًا من اختيار الصنف المناسب إلى عملية الري والتسميد، حيث يقوم المزارعون بتطبيق تقنيات الزراعة التقليدية والحديثة لضمان جودة المحصول وزيادة الإنتاجية.

اليمن الزراعية | أيمن قائد

وفي السياق يقول المزارع منير راشد إنه بدأ رحلته مع زراعة البرقوق بسبب حبه لغرس الأشجار ورغبته في الاستفادة من فاكهة البرقوق اللذيذة، مشيرًا إلى أنها تُعد "ملكة الفواكه".
ويُفضل منير البرقوق البلدي على الأصناف المستوردة، مؤكدًا أن البرقوق البلدي يتميز بتنوعه في الأشكال والأحجام، كما يُعتبر أقل عرضة للأمراض ويمكنه العيش لأكثر من مائة عام.
وعلى الرغم من حبّه لهذه الزراعة، إلا أن منير يواجه عدة تحديات، حيث يذكر أن نقص المياه والافتقار إلى العناية الكافية هما من أبرز المشكلات التي تهدد زراعة البرقوق المحلي، مما قد يؤدي إلى انخفاض أعداده وانقراضه، وفيما يخص مستقبل زراعة البرقوق في منطقته، يبدي منير تفاؤله، مؤكداً أنه يتوقع زيادة في الطلب على البرقوق المحلي في المستقبل، ومع تزايد الوعي حول فوائد هذه الفاكهة، يعتقد أن هناك فرصة سانحة لتعزيز زراعتها والإقبال عليها.

نجاح رغم العقبات:

المزارع علي ناجي من أبناء مديرية همدان بمحافظة صنعاء، هو الآخر يقول إنه بدأ بزراعة البرقوق بناءً على حاجة السوق لهذا النوع من الفاكهة، وأن سعره يُعتبر مناسبًا مقارنةً بأنواع الفاكهة الأخرى، مؤكداً أنه يعتمد على زراعة أصناف البرقوق الملقحة من الخارج، إذ توفر هذه الأصناف إنتاجية أعلى.
وعن الفرق بين الأصناف المحلية والأصناف المطعمة، يوضح ناجي أن الأصناف المطعمة تتميز بجودة أعلى وحجم أكبر، مما يزيد من جاذبيتها في السوق، ومع ذلك، يعاني ناجي من العديد من التحديات، أبرزها مشكلة ذبول البذور التي تؤدي إلى تساقطها على الأرض.
وبخصوص العوائق التي تقف أمام زيادة إنتاجيته، يشير المزارع ناجي إلى أن المشاكل التي تصيب الأشجار مثل الذبول والعوامل الجوية، تمثل تحديًا مستمرًا، معبراً عن استيائه من نقص الدعم المتوفر للمزارعين في منطقته، وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة الاعتماد على زراعة البرقوق كمصدر رئيسي للرزق.
وفيما يتعلق بالخطوات الضرورية للنهوض بزراعة البرقوق، يشدد ناجي على أهمية توفير العلاجات المناسبة لمشكلة تساقط الثمار، بالإضافة إلى اعتماد أساليب تسويقية حديثة مثل تقنيات التبريد ومواد الحفظ.
من جهة أخرى، يذكر العمليات الزراعية التي تحتاجها أشجار البرقوق، بأنها تشمل تسوية الأرض، والري بناءً على احتياجات الأشجار، واستخدام المبيدات الفطرية والعنكبوتية لتحسين جودة الإنتاج.
وحول كيفية التعامل مع الأمراض والآفات، يقول ناجي: "نواجه مشكلة مستمرة مع تساقط الثمار بسبب التشقق والتصمغ، ولم نجد لها علاجًا فعالًا حتى الآن. ويطالب ناجي بالحاجة الملحة لدعم وزارة الزراعة، مؤكداً على أهمية وجود مهندسين لمساعدتهم في التغلب على مشكلات تساقط الثمار وضمان حفظ المنتجات لفترات أطول، حيث لا يستطيع البرقوق أن يتحمل التخزين لأكثر من ثلاثة أو أربعة أيام.
ويعتبر علي ناجي مثالًا لمزارع مثابر يسعى لتحقيق النجاح رغم التحديات والعقبات، معلقًا آماله على تحسين وضع زراعة البرقوق في منطقته.
أما المزارع علي مظفر وهو من أبناء مديرية عنس بذمار بدوره يتحدث عن الأسباب التي دفعته لبدء زراعة البرقوق قائلاً: "كنت أبحث عن شيء نادر في المنطقة يوفر لي مصدر دخل".. هذا الدافع الاقتصادي كان أساسياً في اهتمامه بهذا النوع من الزراعة.
وفيما يتعلق بالأصناف، يوضح مظفر أنه يزرع عددًا قليلاً من الأصناف المحلية، لكنه يعتمد بشكل أكبر على الأصناف المطعمة من الخارج؛ ويرجع ذلك إلى ما سمعه عن إنتاجيتها العالية، ولكن تجاربه الأخيرة أكدت له أن الأصناف المحلية أفضل من حيث الجودة والإنتاجية ومقاومة الأمراض والجفاف.
أما عن التحديات، فيشير مظفر إلى وجود أمراض تؤثر على المحاصيل، قائلًا: "نعاني من عدم القدرة على السيطرة على العديد من الأمراض، الأمر الذي يمنعنا من زيادة الإنتاجية"، لافتاً إلى مشكلة التسويق، خاصة في حالة وفرة المحصول، حيث لا يتناسب السوق مع الإنتاج.
ويضيف "لم نرَ أي دعم من الدولة، بل نشهد تدميراً للمزارع من جميع النواحي" ، وهو ما يعكس قلة الوعي الزراعي وتحمل المزارعين الأعباء بمفردهم.

خطوات للنهوض بالزراعة

ويرى مظفر أن الخطوة الأساسية للنهوض بزراعة البرقوق تكون بالاتجاه نحو الأصناف المحلية، معتبرًا أنها أسهل وأقل تكلفة، علاوة على كونها ذات جودة عالية.
ويصف العمليات الزراعية بأنها تعتمد على تجاربه الشخصية وتضحياته، مشيرًا إلى أنه لا يوجد إرشاد أو توعية صحيحة في الجانب المختص، مما يزيد من الصعوبات الزراعية التي يواجهها، كما يوضح أنه يحاول التعامل مع الأمراض والآفات بقدر المستطاع، لكنه يواجه صعوبات بسبب قلة المعرفة والافتقار إلى المبيدات والأسمدة ذات الفعالية العالية.
ويقدم مظفر نصيحة واحدة للمزارعين الجدد، وهي ضرورة الحصول على إرشادات دقيقة من الجهات المختصة، مُشيرًا إلى أهمية المعلومات الدقيقة في دعمهم.
وتبرز تصريحات علي مظفر تحديات المزارعين في زراعة البرقوق، وتسلط الضوء على أهمية الدعم والتوعية اللازمة لضمان استدامة هذا القطاع الزراعي.

البيئة والموسم:

ولمعرفة البيئة المناسبة والمواعيد المثلى والأصناف للبرقوق يستعرض مدير عام لإنتاج النباتي المهندس وجيه المتوكل الوضع الراهن لزراعة البرقوق في اليمن ويجيب على الكثير من التساؤلات.

المتوكل: هناك إمكانية للتوسع في إنتاج البرقوق إذا ما تم تحسين الأصناف المحلية وتطبيق تقنيات زراعية حديثة

الصمدي: نستخدم أنظمة تبريد مركزية لضبط درجة الحرارة المناسبة لتخزين البرقوق لحفظ جودته

مظفر: الخطوة الأساسية للنهوض بزراعة البرقوق تكمن في الاتجاه نحو الأصناف المحلية

راشد: البرقوق البلدي يتميز بتنوع شكله وحجمه وهو أقل عرضة للأمراض ويعيش لأكثر من مائة عام

ناجي: نتفاءل بمستقبل زراعة البرقوق بالرغم من وجود تحديات كالأمراض التي تمثل عائقاً كبيراً

ويشير المتوكل إلى أن البيئة المثلى لزراعة البرقوق تتركز في المرتفعات الجبلية، خاصة في المناطق الباردة مثل محافظات صنعاء وذمار وعمران، مؤكداً على أهمية وجود تربة خفيفة قوية، وهو ما يتوفر في غالبية المناطق الجبلية، كما يوضح أن أفضل مواعيد الزراعة تتمثل في نهاية الشتاء وبداية الربيع، حيث تبدأ الزراعة من نهاية شهر يناير وحتى منتصف مارس، مما يتيح للمزارعين استغلال الظروف المناخية لصالحهم.

الأصناف المحلية والميزات:

وعند الحديث عن الأصناف المحلية، يذكر المتوكل وجود أربعة أصناف رئيسية، هي: [الصنف التفاحي الذي يتميز بحجمه الكبير، والصنف اللوزي الجيد، والصنف السكري اللذيذ والذي يحتاج لقطافه في مرحلة النضج الكاملة، بالإضافة إلى الصنف النادر المعروف باسم "المخاص"]، مشيراً إلى أن الأصناف المحلية تمتاز بسرعتها في النضج وإنتاجيتها، ولكنها تحتاج لتحسين وراثي لزيادة حجم الثمار.
ويبين أن الأصناف الخارجية تفوق المحلية من حيث الحجم والجودة، مما يجعلها مرغوبة بشكل أكبر في السوق، لكن هناك حاجة ملحة لتحسين الأصناف المحلية لضمان تحقيق نفس المستوى من الجودة.
وفي سياق متصل، يتناول المتوكل تأثير الظروف المناخية على زراعة البرقوق، مؤكداً أهمية المناخ البارد في الشتاء والمعتدل في الصيف لتحقيق النتائج المرجوة، مبيناً أنه يمكن تحسين زراعة البرقوق من خلال تقنيات حديثة مثل التحسين الوراثي والتطعيم لإدخال أصناف جديدة.
ورغم عدم ذكر تفاصيل محددة عن خطط وزارة الزراعة لدعم زراعة البرقوق، يبدي المتوكل اهتمامًا بتحسين الإنتاج ودعم المزارعين بشكل عام، مما يعكس رؤية الوزارة لدعم هذا القطاع.
كما يوضح أن تحسين الإنتاج وزيادة حجم الثمار يمكن أن يحقق استفادة اقتصادية كبيرة، إلا أن التحديات المختلفة مثل التحديات البيئية والاقتصادية قد تعرقل هذا التقدم.
ويعبر المتوكل عن تفاؤله بمستقبل زراعة البرقوق في البلاد، مؤكدًا على وجود إمكانيات للتوسع في الإنتاج إذا ما تم تحسين الأصناف المحلية وتطبيق تقنيات زراعية حديثة، مما يفتح الأفق لمزيد من الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

طرق تخزين البرقوق:

من جانب متصل، يشير التاجر إسماعيل الصمدي إلى أساليب تخزين محصول البرقوق التي تساهم في الحفاظ على جودته خلال فترة التخزين.
ويلفت إلى أهمية التبريد المركزي والذي يعتبر أحد الأساليب الأساسية التي يتم استخدامها في تخزين البرقوق، حيث يتم استخدام أجهزة تبريد متطورة لضبط درجة الحرارة المناسبة، مما يساعد على الحفاظ على جودة الفواكه، متبعاً القول: "التبريد ضروري لأن البرقوق حساس جدًا لدرجات الحرارة المرتفعة."
كما أن التحكم في الرطوبة يعد ضمن هذه الطرق وذلك من خلال أجهزة تتم برمجتها لضمان مستوى رطوبة مناسبة للحفاظ على المنتج، وبحسب الصمدي فإن تكلفة هذه الأجهزة قد تصل إلى حوالي 1500 دولار، حيث يضيف "إذا كانت الرطوبة مرتفعة أو منخفضة جدًا، فإن ذلك يؤثر سلبًا على جودة البرقوق."
ويشير الصمدي إلى أهمية مراقبة الظروف البيئية مثل درجة الحرارة والرطوبة بشكل دوري، حيث تعتمد العملية على ضبط هذه المعايير تلقائيًا عند الحاجة، مما يساهم في الحفاظ على جودة البرقوق خلال عمليات التخزين، متبعاً "نحن نراقب هذه الظروف باستمرار"، "لضمان عدم تأثيرها على جودة المحصول."
ويستخدم الصمدي تقنيات حديثة في التخزين، حيث تتضمن هذه التقنيات أنظمة متطورة يمكن برمجتها لضمان أن الظروف المثلى للتخزين متاحة دائمًا، وهذه التكنولوجيا تضمن تحسين جودة البرقوق بينما يمكن تخزينه لفترات طويلة.

تحديات موسمية للثروة الحيوانية

غلاء للأضاحي وتراجع في الإقبال

اليمن الزراعية: محمد أحمد

لم تعد الأضحية تشكل أولوية لدى حمود المطري هذا العام مثل بقية الأعوام السابقة.

يقول المطري بغصة: " كان أخي يرسل لي أضحية كل سنة، حيث يقوم بتربيتها في قريبتنا بالريف، لكن هذه العادة توقفت منذ 3 سنوات، ولم يعد لنا أضحية بعد ذلك".

ويرجع المطري سبب توقف أخيه عن تربية المواشي إلى سبب انخفاض الشراء مع الكلفة التي أصبحت عالية ولا يستطيع تحملها، بالإضافة إلى أجور النقل إلى صنعاء وبيعها في الأسواق.

في سوق نقم بصنعاء، تتفاوت أسعار ذكور (الأغنام) و (التيوس) و (الأثوار) وما يحكم السعر هو حجمها، ونوعها، وسنها، فالأسعار قد تكون مرتفعة لمعظم المواطنين، وفوق قدرتهم، والسبب انعدام السيولة بسبب العدوان والحصار الذي تسبب في توقف المرتبات، وتدني القوة الشرائية لمعظم المواطنين، وهذا أدى إلى تراجع حاد في الإقبال على شراء الأضاحي هذا العام، مثلما هو الحال في العشر السنوات الماضية.

ويلجأ بعض المواطنين إلى شراء أضاحي صغيرة الحجم، أو الاشتراك في شراء أضحية كبيرة، وتقسيمها بين مجموعة من الأشخاص، بينما يكتفي آخرون بشراء لحوم جاهزة.

ويستقبل اليمنيون عيد الأضحى المبارك في ظل تحد كبير يتجلى في ارتفاع أسعار الأضاحي، حيث يتزامن مع ضعف القدرة الشرائية، مما يزيد من عدم الاهتمام بهذه المناسبة وعدم الاقبال على شراء الأضحية، كما كانت العادة في السابق، كما يقول عبد الكريم العوامي، وهو تاجر مواشي.

ويضيف العوامي في حديثه لـ صحيفة "اليمن الزراعية" أن هذا الوضع دفعهم إلى تقديم تسهيلات في عملية البيع والشراء عبر تقسيط المبلغ أحياناً إلى ثلاث وأربع دفعات، لا فتاً إلى أنه يقوم بتربية الأغنام منذ سنة أو أكثر، ولا تسمن الذبيحة إلا بعد أن يخسر عليها الكثير من العلف ذي الجودة العالية، ومما زاد من التكلفة، هي قلة هطول الأمطار لهذا العام

ويرى أن من بين أسباب ارتفاع أسعار المواشي هي أجور نقل المواشي المحلية القادمة من ريف تهامة بمحافظة الحديدة، وارتفاع أسعار المشتقات النفطية بين الفينة والأخرى.

اهمال متعمد

وتعد الثروة الحيوانية رافداً مهماً من روافد التنمية الزراعية، وهي مصدر مهم لتغذية الانسان، وإمداده باحتياجات الجسم الأساسية من البروتينات الحيوانية والأحماض الأمينية اللازمة لبناء الجسم، بالإضافة إلى أن الاستثمارات في الثروة الحيوانية تساهم فيما نسبته 19% من الناتج المحلي لليمن، بما يتجاوز 380 مليار ريال سنوياً، وفق المهندس عبد العزيز الجنيد مدير عام تنمية الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية.

وعن واقع الثروة الحيوانية في اليمن يوضح المهندس الجنيد في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أن اليمن يمتلك ما يزيد عن 2 مليون رأس تقريباً من الأبقار، وما يزيد عن 20مليون رأس تقريباً من الأغنام والماعز بحسب البيانات المتاحة من مكاتب الزراعة في المحافظات وبيانات الاحصاء الزراعي للعام 2023م.

الجنيد

ادريس

الجنيد: الاستثمارات في الثروة الحيوانية تساهم فيما نسبته 19% من الناتج المحلي لليمن بما يتجاوز 380 مليار ريال سنوياً

ادريس: المسالخ الخاصة يتم الاشراف عليها من قبل مختصين ونزول الفرق الميدانية الصحية الدورية للتأكد من سلامة وصحة الإجراءات المتبعة في كل مسلخ خاص

ويؤكد أن الثروة الحيوانية في اليمن تعرضت لإهمال متعمد خلال الفترة الماضية وغابت برامج التنمية الحقيقية، ونفذت برامج عملت على تدهور الثروة الحيوانية، ووصل الأمر إلى انحسار بعض سلالات الأغنام المحلية نتيجة تدخلات بعض المنظمات التي عملت على الخلط بين السلالات المحلية.

ويضيف: "ونتيجة لغياب السياسات العامة للدولة في السابق لم تنفذ برامج للحفاظ على السلالات المحلية والتراكيب الوراثية الجيدة التي تحتويها، كما أنه لم تنفذ أي برامج لتنمية وتحسين تلك السلالات، إضافة إلى غياب برامج تنمية وتحسين الموارد العلفية وإدارة الموارد العلفية المتاحة بالشكل المطلوب".

ويشير إلى أنه، وعلى الرغم من أن بلادنا تحوي أنواعاً وأعداداً كبيرة من السلالات المحلية الجيدة خاصة في الأغنام والماعز وأنواع محدودة من عروق الأبقار إلا أنه ولغياب الوعي بأهمية تلك الثروة التي نمتلكها قامت الحكومات السابقة بالسماح باستيراد أعداد من الحيوانات من دول القرن الإفريقي بغرض توفير اللحوم الحمراء دون دراسة دقيقة للاحتياج المحلي ودون وضع ضوابط وشروط ومواصفات لحماية الثروة الحيوانية، كما أن ضعف القوانين والتشريعات التي تحمي الثروة الحيوانية وغياب دور الدولة في حماية الثروة الحيوانية و التي تتعرض له من ذبح لصغار الماشية والإناث.

ويؤكد أن كل تلك السياسات والسلوكيات انعكست سلباً على تربية الثروة الحيوانية لدى صغار المربيين سواء بتذبذب أسعار الحيوانات، أو الإصابة بأمراض وبائية كنا في غنى عنها من جهة، وتدهور كبير في أعداد الثروة الحيوانية من جهة أخرى.

وحول جهود ودور الوزارة لتنمية الثروة الحيوانية والمحافظة عليها يقول الجنيد أن الوزارة قامت ببعض الإجراءات، وبالمشاركة والتنسيق مع الإدارة العامة لصحة الحيوان والإدارة العامة للتسويق الزراعي منها، وقف العبث الذي كانت تمارسه المنظمات تحت مسميات مشاريع توزيع الثروة الحيوانية، ووقف استيراد الحيوانات من القرن الأفريقي، إضافة إلى تنظيم الصادرات من الثروة الحيوانية وتشجيع ذلك في ضوء المعايير والضوابط المنظمة لعملية التصدير.

ويواصل: "العمل على إعداد دراسات وتنفيذ مشاريع لتنمية الثروة الحيوانية إلى جانب التوسع في مشاريع الألبان والتوسع في سلاسل الألبان لتشمل محافظات أخرى"، مؤكداً أن الوزارة عبر الادارات المختصة تقوم بمتابعة أسواق الثروة الحيوانية، ومراقبة الأعداد المعروضة للبيع والأسعار خلال عيد الأضحى، وفي نفس الوقت تنظيم الصادرات من الثروة الحيوانية بما لا يؤثر على الأسواق المحلية، مواصلاً حديثه" كما أن هناك تنسيق مع المؤسسة العامة للمسالخ فيما يخص تدفق الحيوانات المعدة للذبح، والتي تنطبق عليها الشروط والمواصفات والعمل على الحد من ظاهرة ذبح الاناث، وصغار الحيوانات من ذكور الأبقار والأغنام والماعز.

إجراءات وقائية وصحية

مدير عام المسالخ بأمانة العاصمة أحمد ادريس يقول إن الإدارة تقوم بالاستعدادات المتكاملة لاستقبال موسم عيد الأضحى، وأن المسالخ التابعة للمؤسسة جاهزة لاستقبال الأضاحي سواء الخاصة بالمواطنين، أو التابعة للمؤسسات والهيئات والجمعيات الخيرية التي تقوم بتوزيع لحوم الأضاحي على الفقراء والمساكين والمحتاجين، بالإضافة للإجراءات التي يقومون بها خلال موسم عيد الأضحى عبر الفحص والتأكيد على خلو المواشي بأنوعها من الأمراض في منافذ أمانة العاصمة قبل دخولها إلى أسواق التداول والبيع، ومن ثم تكليف فرق ميدانية بيطرية للنزول للفحص الميداني سواء في أسواق البيع مثل سوق نقم، وسوق الروضة، و سوق شارع خولان وغيرها من الأسواق.

ويضيف في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أنه وبعد تجاوز كل مراحل الفحص المختلفة، ومعالجة الحيوان المريض إن وجد قبل ذباحته نقوم بتجهيز المسالخ الخاصة بالدولة بكل ما يلزم لاستقبال ما تستطيع من مواشي لذبحها، والتي تصل إلى مانسبته 40٪ مما يذبح في أمانة العاصمة.

ويشير إلى أن من يخالف الإجراءات الصحية والمتبعة أو يقوم بذبح الإناث أو صغار المواشي يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بعد عملية الاشعار بعملية المخالفة، وعمل محضر مخالفة التغريم بموجب قانون المصادرة، والإحالة للنيابة للإغلاق، موضحاً أنه تم رصد وتسجيل ما يقارب 841 محضراً خلال هذا العام.

ويوضح أن المسالخ الخاصة يتم الاشراف عليها من قبل مختصين، ونزول الفرق الميدانية الصحية الدورية للتأكد من سلامة وصحة الإجراءات المتبعة في كل مسلخ خاص، لا سيما الأضاحي الكبيرة باعتبار أن أغلب المواطنين يقومون بالذباحة في منازلهم، وبعض الشوارع بالنسبة للأضاحي الصغيرة.

ويتابع أنه يتم نزول فرق وحملات نظافة بالتنسيق مع صندوق النظافة لتنظيف الشوارع من بقايا الذبائح التي قد تترك آثاراً، وروائح كريهة، لافتاً إلى أن ما يذبح في مسالخ المؤسسة يتم التخلص من المخلفات بالطرق الفنية، بإعادة تدويرها، وما تبقى، فيتم إرساله إلى مقلب الأزرقين.

وفيما يخص ذبح صغار الاناث، يؤكد ادريس أنه لا يتم ذبح الإناث أو الصغار في مسالخ المؤسسة، موضحاً أنهم قاموا بعمل حملات توعية كبيرة عبر وسائل الاعلام والبرشورات التي توضح أهمية الصغار و الاناث وعدم ذبحها، والمحافظة عليها لتنمية الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى حملات أمنية مع الداخلية لضبط أية مخالفة، أو محاولة تهريب، أو المتاجرة بالاناث والصغيرات، والحد من ذباحتها، لافتاً إلى أنه تم الاتفاق مبدئياً مع وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بأمانة العاصمة لإنشاء أسواق في بعض المديريات، بحيث تكون أسواقاً متكاملة، و من ضمنها الحضائر، ومحلات البيع ومسالخ ذباحة المواشي والدواجن، ومحلات مخصصة لبيع الأسماك، حيث تكون مجهزة لعملية البيع والذباحة، وهذا سيحد من الانتشار العشوائي لأسواق بيع المواشي في شوارع أمانة العاصمة، لافتاً إلى صعوبة متابعة ما يقارب481 محل بيع وجزارة داخل أمانة العاصمة، إضافة إلى ما يقارب 161 مطعماً ذابحاً.

وعن أبرز المشاكل يقول ادريس إنهم يعانون من عدم توفر البنية التحتية التي تستطيع تغطية كافة ما يذبح داخل العاصمة، بالإضافة إلى النقص الكبير في الكادر المتخصص.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 113 | السبت 4 ذو الحجة 1446هـ | 31 مايو 2025م

من سنابل اليمن إلى موائد الأعياد

كعك العيد.. عبق الأرض وتاريخ الأجداد

مع اقتراب حلول عيد الأضحى المبارك في اليمن، لا تقتصر البهجة على الثياب الجديدة والتجمعات العائلية، بل تتجاوز ذلك لتلامس شغاف الروح عبر روائح تُنعش الذاكرة وتُحرك الحنين.. إنها روائح كعك العيد.

هذا الكعك ليس مجرد حلوى تُقدم في المناسبات، بل هو نتاج علاقة وثيقة وتاريخية بين الإنسان اليمني وأرضه الطيبة، فمن سنابل القمح الذهبية والدخن والشعير ومختلف أنواع الحبوب التي ترقص في حقولنا ومدرجاتنا الزراعية، إلى حبات السمسم وحبة البركة التي تُجود بها أراضينا، يُنسج هذا الكعك قصة اكتفاء ذاتي، وعراقة موروث غذائي، وصمود لا يتزعزع.. إنه احتفال بالخيرات المحلية، وبجهود أجيال توارثت فنون الخبز، محوّلةً محاصيلنا إلى رمز للفرح والبركة، يجد طريقه إلى كل بيت، مُعلنًا قدوم العيد.

اليمن الزراعية | أفراح القاز

لم يعد هذا الفن حبيس البيوت فقط، بل تحول إلى مشاريع صغيرة تُديرها أيادٍ يمنية مبدعة، فقد توجهت الكثير من النساء اليمنيات لعمل هذه المشاريع المنزلية، لتصنيع الكعك بمختلف أنواعه من محاصيل الحبوب المحلية.

هذا التوجه ليس وليد الصدفة، بل هو حرص على القيمة الغذائية العالية، والجودة الفائقة في الصنع، مع المساهمة في دخل الأسرة وتعزيز الاقتصاد المحلي.. إنه احتفال بالخيرات المحلية، وبجهود أجيال توارثت فنون الخبز، محوّلةً محاصيلنا إلى رمز للفرح والبركة، يجد طريقه إلى كل بيت، مُعلنًا قدوم العيد.

طلب مستمر على المنتجات الأصيلة

تُقدم لنا "أمال يحيى"، إحدى رائدات هذا المجال في التصنيع الغذائي، رؤية أعمق لهذا المزيج بين التقليد وريادة الأعمال.

تقول آمال: "أعتمد في صنع الكعك على الدخن والشعير والعدس والشوفان والمكسرات لما له من قيمة غذائية لبعض المرضى منهم السكري"، موضحة "أعمل خبز الدخن والعدس كبديل لخبز القمح والطحين"، مشيرة إلى أن هذه المكونات لا تضمن جودة المنتج فحسب، بل تفتح آفاقًا جديدة لأنواع كعك صحية ومناسبة لاحتياجات غذائية متنوعة.

وتواصل: "كنت أبيع قبل عشر سنين وكان هناك إقبال كبير ولليوم"، مؤكدةً على الطلب المستمر على هذه المنتجات الأصيلة، لكنها لا تخفي التحديات، فمع غلاء الأسعار، الزبدة والدقيق والمكسرات أصبح صعب علينا أن نبيع، ناهيك عن مشكلة الغاز، وفرن "البوتجاز" العادي، وهذا الذي يجعلنا نتعب، ولا نستطيع الاستمرار، إضافة إلى أن الناس ظروفهم المادية صعبة ولا يستطيعون الشراء بأسعار مرتفعة".

هذه الصعوبات الاقتصادية واللوجستية تهدد استمرارية هذه المشاريع الحيوية التي تعتمد على الطلب الخاص، "حسب الطلب وممكن دقيق مركب، لكن للأسف سعره غالي."

رؤية من قلب المطبخ اليمني

من جانبها، تتحدث أم هاشم، وهي رائدة في مجال تصنيع الكعك بمختلف أنواعه، عن مشروعها "المطبخ الراقي"، والذي يختص بتحضير المعجنات والحلويات المتنوعة، مؤكدة أنه يتميز بتقديم جميع أنواع المعجنات المصنوعة من حبوب مختلفة.

وتركز على استخدام المحاصيل المحلية والزيوت الطبيعية، مثل زيت السمسم، في تحضير منتجاتها، مع التأكيد على أنها ذات مستوى كوليسترول منخفض.

ويسعى "المطبخ الراقي" لتلبية رغبات الزبائن من خلال تقديم طلبات مخصصة وتغطية وجبات الأفراح والمناسبات، مشيرة إلى أن أحد أبرز المعوقات التي تواجهها هي التسويق، معربة عن أملها في إيجاد منصات مناسبة لعرض وتسويق منتجاتها، بالإضافة إلى الحاجة الماسة لتصوير احترافي يبرز جمال وجودة المنتجات.

أما لينا فاطمة محمد، وهي من الأسر المنتجة، فقد ورثت سر صناعة الكعك عن أمها، وعن فخرها بالاعتماد على المكونات المحلية تقول: "لم نعد ننتظر وصول البضاعة من الخارج، فدقيق القمح والشعير من حقولنا، والسمن البلدي من مواشينا، حتى السمسم وحبة البركة نزرعها في أراضينا، أو نحصل عليها من الأسواق المحلية الموثوقة، و هذا يعطي الكعك روحاً وطعماً لا يمكن للمستورد أن يضاهيه.

وتتنوع أشكال ونكهات كعك العيد اليمني والبسكويت المصنوع محليًا، ويعكس كل نوع منها جزءًا من التراث الغني للمطبخ اليمني، ومن أبرز هذه الأنواع ومكوناتها:

• **الكعك التقليدي (بالسمسم وحبة البركة):** حيث يعد هذا النوع هو الأكثر شيوعًا وشعبية، ويتكون بشكل أساسي من طحين القمح المحلي، السمن البلدي أو الزيت، الملح.

• **الكعك بالتمر (المعمول اليمني):** يُعد هذا النوع تحفة فنية بحد ذاتها. يُحشى الكعك بعجينة التمر الطازج المخلوط بالسمن والهيل، ليقدم تجربة مذاقية غنية تجمع بين حلاوة التمر ونكهة الكعك الهشة. غالبًا ما يُشكل المعمول باستخدام قوالب خشبية تضفي عليه أشكالاً جمالية مميزة.

• **الكعك بالشمر والينسون:** يعتمد هذا النوع على إضافة بذور الشمر والينسون إلى العجينة، ما يمنحه نكهة عطرية منعشة ومختلفة، ويُعرف بفوائده الهضمية أيضًا

وتتميز هذه المكونات بكونها متوفرة بكثرة في اليمن، فمحاصيل الحبوب مثل القمح والشعير تُزرع في مناطق مختلفة من البلاد، والسمن البلدي ينتج محليًا، بالإضافة إلى التمور والبهارات التي تشتهر بها اليمن.

عودة إلى الأصالة ودعم للمنتج ا لو طني

ويشهد كعك العيد المصنوع محليًا إقبالاً كبيرًا من قبل المستهلك اليمني، مقارنة بالمستورد، حيث يفضل المستهلكون المنتجات المحلية لثقتهم بجودة المكونات المستخدمة وطرق التصنيع التي غالبًا ما تتم في بيئات نظيفة ووفقًا للعادات والتقاليد ناهيك عن النكهة والمذاق الذي يذكرهم بالطفولة ودفء العيد.

ويعتمد الكعك المحلي على مكونات طازجة موسمية، ويُصنع بكميات صغيرة، ما يحافظ على طعمه الأصيل ونكهته المميزة التي يصعب تقليدها في المنتجات المصنعة بكميات كبيرة، إضافة إلى خلوه من المواد الحافظة على عكس المنتجات المستوردة التي تحتوي غالبًا على مواد حافظة لإطالة مدة صلاحيتها، ما يجعله خيارًا صحيًا أكثر.

المساهمة في الاقتصاد المحلي

شراء المنتج المحلي يدعم المزارعين والأسر المنتجة وصغار التجار، ويقلل من الاعتماد على الاستيراد، ما يعزز الاكتفاء الذاتي ويسهم في تنمية الاقتصاد الوطني. وتعد هناء محمد، واحدة من ربات المنازل، التي تحولت إلى معلمة معجنات مُلهمة.

وتقول هناء: "بدأت رحلتي كمعلمة ومدربة الأنشطة، بشغف بسيط نحو تعلم أساسيات صنع الحلويات، فرغبتي في توفير المال والاعتماد على نفسي في إعداد الكعك والبسكويت والكعك البلدي سجلت في دورة متخصصة، موضحة أنه مع كل خطوة في الدورة، اكتشفت أن الأمر أسهل وأكثر متعة مما كات تتوقع، مواصلة: "لدي رغبة قوية في الاستمرار في التعلم والإبداع".

وتواصل: "لم أتوقف عند إتقان هذه المهارة لنفسي، بل شاركت خبرتي مع أخواتي، وجيراني، لتعليمهم فنون المعجنات التي أتقنتها، منوهة إلى أنها حصلت على شهادة في هذا المجال، لتصبح مؤهلة بشكل رسمي لتعليم فنون الحلويات، مقدمة امتنانها وشكرها لكل من ساعدها وشجعها، وخاصة الجهات التي تدعم المرأة وتمكنها من اكتساب مهارات مفيدة لحياتها الأسرية.

وبصفتها معلمة أنشطة، تؤكد هناء أنها تحرص على نقل هذه الخبرة إلى الطالبات، و غرس حب الإبداع واللمسة الشخصية في كل ما يصنعونه.

وتشهد الأسواق إقبالاً متزايدًا على الكعك والبسكويت المحلي، حيث عبّر المستهلك "عبد الرحمن ناجي" عن رأيه قائلًا: "طعم الكعك اليمني لا يُقارن، ففيه نكهة تذكرني بطفولتي وأعياد زمان، وجودته عالية، لأنه محضر من حبوب محلية".

ويضيف: "صحيح أنه أحيانًا أغلى من المستورد، لكن فرق الطعم والجودة يستحق الفرق البسيط في السعر، وكذلك دعم للمنتج المحلي وتخفيض فاتورة الاستيراد".

من جانبه، يتحدث التاجر "هاني عبد السلام " عن المنتج المحلي قائلًا: "الكعك اليمني مرغوب من الزبائن، والجودة ممتازة لأن المواد المستخدمة طبيعية ومحلية.. لكن في رأيي، يحتاج إلى تغليف أفضل وطرق تعبئة حديثة، وترويج لجذب المزيد من الزبائن، آملاً أن يتم خفض الأسعار قليلًا حتى يكون في متناول الجميع".

إنّ صناعة كعك العيد، والاعتماد على المكونات المحلية ليست مجرد قصة نجاح اقتصادي في ظل ظروف صعبة، بل هي قصة صمود وإصرار، تجسد قدرة المرأة اليمنية على تحويل التحديات إلى فرص.. إنها رسالة بأن الاكتفاء الذاتي ليس حلماً بعيد المنال، بل هو واقع يمكن تحقيقه بأيادٍ وطنية تؤمن بقدرات بلادها، وتستثمر في خيراتها.

ومع الدعم المناسب، يمكن لهذه الصناعة المنزلية أن تتطور لتصبح رافداً مهماً للاقتصاد الوطني، وتساهم في تحسين مستوى معيشة آلاف الأسر اليمنية

مدير عام مؤسسة المسالخ في الحديدة عبد الله حسن الشريف في حوار مع صحيفة "اليمن الزراعية"

بدأنا التحضيرات مبكراً لفحص الأضاحي وهناك إقبال كبير على الذبح في المسالخ لما توفره من ضمانات صحية

أشار مدير عام المسالخ بمحافظة الحديدة الاستاذ عبدالله الشريف أن ذبح الإناث وصغار المواشي يُعد تهديداً مباشراً للأمن الغذائي للأجيال،وأوضح أن تنامي هذه الظاهرة لا يمكن الحد منه إلا من خلال وعي مجتمعي فاعل، وحملات رقابية مكثفة، وتشريعات محدثة تواكب التحديات.

وأكد الشريف في حوار خاص مع صحيفة "اليمن الزراعية"، أن المؤسسة بدأت مبكراً التحضيرات لفحص الأضاحي استعداداً لعيد الأضحى المبارك، مشيراً إلى وجود إقبال متزايد على الذبح داخل المسالخ لما توفره من ضمانات صحية.

حاوره أيوب هادي

بداية.. ما هي أبرز الاستعدادات التي قمتم بها في المؤسسة لاستقبال عيد الأضحى المبارك؟

نحن في مؤسسة المسالخ بمحافظة الحديدة بدأنا التحضيرات مبكراً، حيث عملنا على تجهيز الكوادر الطبية والبيطرية لفحص الأضاحي، والتأكد من سلامتها وخلوها من أي أمراض معدية، كما قمنا بتهيئة المسلخ المركزي في المحافظة وكافة المسالخ الفرعية بالمدينة والمديريات، لتكون جاهزة لاستقبال الأضاحي ومذبوح الجزارين والمطاعم.

وفي جانب التوعية، أطلقنا حملة إعلامية تضمنت نشر الملصقات والإرشادات المتعلقة بشروط الأضحية والعمر المسموح به، إلى جانب التعريف بأماكن تواجد المسالخ الرسمية وأوقات دوامها.

ما هو توصيفكم لواقع المسالخ الحكومية في محافظة الحديدة؟

شهدت المؤسسة خلال الفترة الأخيرة تطوراً نوعياً، أبرزها تنفيذ مشروع ترميم وصيانة المسلخ المركزي بتمويل من وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية، وبإشراف وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية وقيادة المحافظة.

ويُعد هذا المشروع نقلة نوعية في تحسين الخدمات، لا سيما وأن المسلخ المركزي أُنشئ في الأصل كهبة من الحكومة الهولندية، ولم يخضع لأية صيانة تُذكر منذ إنشائه حتى عام 2023م، كما نعمل حالياً على التنسيق لاعتماد أربعة مشاريع جديدة تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الدور الرقابي والخدمي للمؤسسة.

هناك الكثير من المسالخ الخاصة.. ما هو دوركم في الرقابة عليها من حيث صحة ما يذبح أو منع ذبح الإناث والصغار؟

في محافظة الحديدة لا توجد مسالخ أهلية مرخصة، بخلاف ما هو موجود في العاصمة صنعاء التي تُشرف عليها الجهات المختصة هناك، ونؤكد أن جميع عمليات الذبح الرسمية في الحديدة تتم داخل المسالخ التابعة للمؤسسة، ونقوم بالتنسيق مع المؤسسات و المنظمات المحلية والجهات الرسمية لضمان الذبح في المسالخ القانونية.

ما خطورة ظاهرة ذبح إناث وصغار المواشي على الثروة الحيوانية؟

الظاهرة تمثل تهديداً مباشراً للمخزون الحيواني الوطني، فذبح الإناث القابلات للإنجاب وصغار المواشي يؤدي إلى تناقص تدريجي في أعداد الثروة الحيوانية، ما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي للأجيال المقبلة، كما أن لحوم صغار المواشي لا تحتوي على قيمة غذائية متكاملة، ما يجعل هذه الممارسة ضارة صحياً إلى جانب ضررها الاقتصادي.

ما هي الإجراءات التي تتخذ ضد من يقوم بذبح الإناث والصغار؟

نطبق الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم (17) لسنة 2004م، والتي تشمل مصادرة اللحوم المخالفة بعد فحصها بيطرياً وتوزيعها على دور الأيتام والعجزة والسجن المركزي، كما نفرض غرامات مالية بحسب نوع وحجم المخالفة، وفي

> **المسلخ المركزي يشهد نقلة نوعية في الخدمات والغرامات غير رادعة وهناك توصيات بتعديل القانون**

> **ذبح الإناث والصغار يهدد الأمن الغذائي للأجيال**

حال تكرار المخالفة يتم إغلاق المحل لفترة تُحدد وفقاً لخطورة الانتهاك.

هل ترون أن هذه الإجراءات والغرامات كافية لردع المخالفين؟

للأسف، الغرامات الحالية ضعيفة جداً ولا تتناسب مع حجم المخالفات، ما يجعلها غير رادعة بالشكل المطلوب، ولهذا نؤكد على ضرورة تعديل القانون وتحديثه بما يضمن فعالية أكبر في الردع والحد من المخالفات التي تهدد الثروة الحيوانية.

نفذت حملتين وطنيتين في العامين الماضيين في هذا الشأن، ما أبرز نتائجها؟

النتائج كانت إيجابية، حيث سجلت مؤشرات الثروة الحيوانية نمواً ملحوظاً بحسب بيانات الإحصاء الزراعي للعامين 2022 و2023، مقارنة بالفترات السابقة التي شهدت تراجعاً، كما لمسنا

> **حملات وطنية أسهمت في نمو الثروة الحيوانية وهناك فحص بيطري دقيق قبل وبعد الذبح**

> **الوعي المجتمعي لا يزال دون المستوى المطلوب**

تحسناً في مستوى وعي المواطنين، رغم أنه لا يزال دون المستوى المطلوب.

ما نسبة الذبح في المسالخ الرسمية مقارنة بما يتم خارجه خلال موسم العيد؟

نسبة كبيرة من الأضاحي تُذبح داخل المسالخ الرسمية، خاصة أن المنظمات والجهات الرسمية مُلزمة بالذبح فيها، ونقوم بجهود تنسيقية مشددة لضمان ذلك، كما أن المواطنين أصبحوا أكثر إقبالاً على الذبح في المسالخ لما توفره من ضمانات صحية.

كيف تراقبون عمليات الذبح خارج نطاق المسالخ الرسمية؟

لدينا فرق تفتيش ميدانية تعمل خلال أيام العيد، إلى جانب ثلاثة فروع داخل المدينة تُسهم في تعزيز الرقابة. كما يوجد مختصون في كل مديرية

يتولون متابعة المخالفات، إلا أن فعالية الرقابة تعتمد بدرجة كبيرة على مدى تعاون الأجهزة الأمنية.

ما مدى تعاون الجهات الحكومية معكم؟

نثمن عالياً تعاون السلطة المحلية، لكننا نواجه بعض العراقيل في عدد من المديريات نتيجة ضعف التنسيق مع بعض الأجهزة الأمنية، ونأمل أن يتحسن هذا الوضع في المستقبل القريب.

ما الآلية التي تعتمدونها في الكشف البيطري خلال موسم العيد؟

الفحص البيطري يتم بشكل يومي ومستمر طوال العام، ويزداد فقط في أيام العيد من حيث عدد الكوادر والمعدات لتلبية حجم الطلب المتزايد، ويتم فحص الأضاحي قبل الذبح وبعده لضمان صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.

كيف تقيمون مستوى الوعي لدى المواطنين والقصابين حول هذه المسائل؟

لا يزال الوعي محدوداً ويحتاج إلى جهود مكثفة من كافة الجهات الإعلامية والمجتمعية، ودورنا لا يقتصر على الرقابة بل يشمل التوعية، ونسعى إلى تعزيز هذا الجانب بالتعاون مع وسائل الإعلام.

هل أطلقت المؤسسة حملات توعوية بمناسبة العيد؟

نعم، أطلقنا حملات توعوية من خلال الملصقات والبروشورات التي توزع في الأسواق والمسالخ، إلى جانب النشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرسمية، بدعم مباشر من رئاسة المؤسسة ممثلة بالأستاذ يحيى عبدالله هاشم.

ما خططكم المستقبلية للحفاظ على الثروة الحيوانية وتطوير خدمات المؤسسة؟

نعمل على تطوير البنية التحتية للمسالخ وتوسعتها لتشمل كافة المديريات، وتحديث المعدات والآليات، إلى جانب التركيز على التوعية المجتمعية وتعزيز الرقابة وتطوير الكادر البشري. كما نطالب بتحديث القوانين لتواكب التحديات الراهنة وتعزز من فاعلية المؤسسة.

كيف تصفون واقع المسالخ في ظل الوضع الراهن؟

رغم الحصار والحرب، إلا أن أداء مؤسسة المسالخ في الحديدة تحسن بشكل ملحوظ مقارنة بما كان عليه قبل الأزمة، وذلك -بفضل الله- ثم بدعم القيادة المحلية وقيادة رئاسة المؤسسة، ونطمح إلى المزيد، لكننا فخورون بما تحقق حتى الآن.

ما أبرز الصعوبات التي تعيق عملكم؟

تتمثل الصعوبات في قصور المنظومة القانونية، وضعف البنية التحتية، وقلة الكوادر البشرية، وغياب الدعم الحكومي، وعدم وجود مصانع لإعادة تدوير المخلفات أو دباغة الجلود، ومع ذلك، نواصل العمل بالإمكانات المتاحة.

أخيراً.. ما هي رسالتكم للمجتمع من خلال صحيفة «اليمن الزراعية»؟

ندعو الجميع إلى التعاون مع مؤسسة المسالخ والوقوف إلى جانبها في أداء مهامها الوطنية، سواء في مجال تقديم الخدمة أو في الجانب الرقابي والصحي/ كما نشكر صحيفة "اليمن الزراعية" على دورها التوعوي والمهني في خدمة قضايا الأمن الغذائي وقطاع الثروة الحيوانية.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 113 | السبت 4 ذو الحجة 1446هـ | 31 مايو 2025م

سبل النهوض بالثروة الحيوانية

د. يوسف المخرفي

يستمد الإنسان غذاءه وكساءه ودواءه من الحيوان، كما يمارس جميع أنشطته الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة ونقل ومواصلات من خلاله. ولعظم دور الحيوان في حياة الإنسان، أُطلق عليه وعلى فوائده وأدواره مجتمعة "الثروة الحيوانية".

وحتى أمد قريب، كان يُعدّ من يملك قطعانًا من المواشي والأبقار والجمال والدجاج – سواءً كانت منفصلة أو مجتمعة – ضمن فئة الملاك والأثرياء، ويُطلق عليه محليًا "الرعوي". كما أُطلق علميًا على هذا النشاط الزراعي المتكامل اسم "الزراعة الحقلية"، وهو ذلك النمط من الزراعة الذي يُمارَس في مزرعة أو حقل يتم خلاله زراعة النبات وتربية الحيوان في آن واحد. هذا التكامل الحيوي (النباتي والحيواني) فُرضته حاجات ومتطلبات أساسية لطرفي المعادلة؛ فالحيوان يستمد غذاءه من النبات ومخلفاته، بينما يعتمد النبات في نموه على المخلفات الحيوانية العضوية. من هنا، فإن الخلاصة المكانية الأولى تؤكد أن تكامل زراعة النبات وتربية الحيوان يُعدّ سبيلًا من سبل النهوض بالثروة الحيوانية، وأن افتقار أحدهما للآخر يؤدي إلى تدهور محقق لا محالة.

أما الخلاصة النفعية الثانية، فتفيد بأن ممارسة الزراعة النباتية والحيوانية في الحقل أو المزرعة تُحقق اكتفاءً ذاتيًا للأسرة أو للوطن من المنتجات الزراعية والحيوانية معًا، وهذا أمر مؤكد ومستند إلى تجارب أسلافنا وحقائق العلم، وليس مجرد استنتاج عابر.

في حين تتجسد الخلاصة العلمية الثالثة في أن ممارسات المزارعين التكاملية (نباتيًا وحيوانيًا) قد تحقق اكتفاءً ذاتيًا على مستوى الأسرة، لكنها قد لا تفي بمتطلبات الصناعة والتجارة الخارجية، مما يفرض على الدولة إنشاء مزارع حقلية علمية كبرى تُسهم في رفع مؤشرات اقتصاد الصناعة والتجارة.

أما الخلاصة القانونية الرابعة، فتؤكد أن تقنين ذبح الذكور وكبار السن من الحيوانات، وتجريم ذبح الإناث وصغارها، يُعدُّ سبيلًا مضمونًا لتنمية الثروة الحيوانية، لكنه يتطلب فرض سلطات رقابية وإجراءات دائمة لا تنتهي بيوم أو أسبوع أو شهر، بل تستمر حتى قيام الساعة.

ولا ننسى الخلاصة الصناعية التجارية الخامسة، والتي تُشير إلى أن نجاح تسويق الثروة الحيوانية، والقدرة على تعليب وتصنيع مشتقاتها، يُمثل حجر الزاوية لتنميتها، وضمان إسهامها الفعلي في النهوض بالاقتصاد الوطني.

كما نضيف الخلاصة الصحية السادسة، والتي تؤكد أن تفعيل البرامج البيطرية في الريف، حيث تتواجد الثروة الحيوانية، لا في المكاتب داخل المدن، يُسهم بشكل فعال في دعم هذا القطاع.

ونختم مقالنا بالخلاصة الاجتماعية والتعليمية، فلكون الغرب الاستعماري يعيب علينا ممارسة الزراعة والرعي، يجب تضمين معلومات مؤثرة تُغيّر اتجاهاتنا إيجابيًا نحو تربية الحيوان في المناهج التعليمية، والبرامج الجامعية، ووسائل الإعلام المختلفة، ومواقع التواصل الاجتماعي.

ونؤكد للحكومة والجهات المعنية ضرورة تبني جميع هذه السبل بصورة متكاملة، وغير قابلة للتجزئة، لتنمية الثروة الحيوانية قولًا وفعلًا، على المستويين الأسري والوطني.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

ذبح الإناث وصغار المواشي تهديد حقيقي للثروة الحيوانية

أيمن الرماح

يمثل ذبح الإناث وصغار المواشي خطرًا مباشرًا على مستقبل الثروة الحيوانية، ويعد تهديدًا حقيقيًا للأمن الغذائي، لا سيما مع تنامي هذه الظاهرة في مواسم الأعياد، وعلى وجه الخصوص مع اقتراب عيد الأضحى المبارك، حيث يكثر ذبح الإناث بشكل خاص.

ففي ظل ارتفاع الطلب على الأضاحي، يلجأ بعض المربين إلى ذبح الإناث المنتجة بدافع تقليل التكاليف أو تلبية حاجات السوق، دون إدراك للعواقب بعيدة المدى المترتبة على ذلك.

فالإناث تُشكل العمود الفقري لأي قطيع، نظرًا لدورها الحيوي في دورة التكاثر، بينما تمثل الصغار الرصيد المستقبلي لاستمرارية الإنتاج. واستهداف هاتين الفئتين يؤدي إلى استنزاف تدريجي للثروة الحيوانية، ويُفاقم من اعتماد البلاد على استيراد اللحوم والألبان، مما يُضعف الإنتاج المحلي ويؤثر سلبًا على دخل المربين، خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد بشكل أساسي على تربية المواشي.

وانطلاقًا من حجم التهديد، تبرز أهمية تنفيذ حملات توعوية واسعة النطاق تُعرّف المربين والمستهلكين بأهمية الحفاظ على الإناث والصغار، باعتبارهم أساس استدامة القطيع. كما أن تفعيل القوانين والضوابط التي تنظم عمليات الذبح، إلى جانب توفير الدعم الفني والمادي للمربين، يُعدان خطوات محورية للحد من هذه الظاهرة وتقليل آثارها السلبية.

إن الحفاظ على الثروة الحيوانية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال شراكة فاعلة بين الدولة والمجتمع، تستند إلى الوعي والمسؤولية المشتركة. فبقدر ما نحرص على ممارسات رشيدة في تربية المواشي، نضمن أمنًا غذائيًا مستقرًا وموارد حيوية مستدامة تخدم أجيال الحاضر والمستقبل.

الثروة الحيوانية.. ركيزة أساسية للتنمية

خالد القعافي

تُعد الثروة الحيوانية ركيزة أساسية في الأمن الغذائي والاقتصاد للعديد من الدول، خاصة تلك التي تعتمد على الزراعة والرعي. وتلعب الحيوانات دورًا حيويًا في توفير اللحوم والألبان والجلود والصوف، كما تسهم في دخل المزارعين وتشغيل الأيدي العاملة.

ومع ذلك، يواجه هذا القطاع تحديات كبيرة، من أبرزها:

• ذبح إناث وصغار المواشي: وهو ما يُهدد استدامة القطيع ويُقلل من إنتاجيته.
• نقص الأعلاف: مما يؤثر على تربية ونمو الماشية.
• الأمراض الحيوانية التي تُسبب خسائر اقتصادية كبيرة.
• التغير المناخي: حيث يؤثر الجفاف على المراعي الطبيعية.

فما سبل النهوض بالقطاع والتغلب على هذه التحديات؟

منع ذبح الإناث والصغار من خلال:

•فرض قوانين صارمة تمنع ذبح الإناث المنتجة والصغار.
• توعية المربين بأهمية الحفاظ على القطيع الأساسي.
• تقديم حوافز للمزارعين الذين يحافظون على إناث الماشية.
• تطوير برامج التلقيح الاصطناعي لتحسين السلالات.
• توفير الأعلاف بأسعار معقولة:
• دعم زراعة الأعلاف محليًا لتقليل الاعتماد على الاستيراد.
• استخدام تقنيات التخزين الحديثة مثل السيلاج.
• إنشاء مصانع أعلاف محلية تعتمد على مواد خام محلية.
•الرعاية البيطرية:
• تعزيز برامج التطعيم ضد الأمراض الوبائية.
•إنشاء عيادات بيطرية متنقلة في المناطق النائية.
• دعم صغار المربين من خلال:
• توزيع رؤوس من الأغنام والأبقار عبر قروض ميسرة.

الثروة الحيوانية... بين ذبح الإناث وخطر الاستيراد

فضل فارس

تُعدُّ الثروةُ الحيوانية من أهمِّ روافد الأمن الغذائي والاقتصادي في بلادنا، إذ تمدُّ المجتمعَ بالحليب واللحوم والجلود، وتوفرُ فرصَ العمل لآلاف الأسر الريفية، كما تُسهمُ في دعم الزراعة من خلال إنتاج السماد العضوي، فهي الرديفُ الأساسيُّ للقطاع النباتي. ومع ذلك، تقفُ اليومَ على حافة الخطر، تتآكلُ بصمت تحت وطأة الجهل وسوء الإدارة.

ومن أبرز التحديات التي تواجهُ هذا القطاعَ الحيويَ: ذبحُ الإناث وصغار المواشي، خاصةً مع اقتراب عيدِ الأضحى المبارك، حيث تتحولُ المناسبةُ الدينيةُ إلى موسم استنزاف للثروة الحيوانية، بدلًا من أن تكونَ محطةَ وعي وحكمة. فذبحُ الإناث يعني القضاءَ على دورة الإنتاج، وقتلَ المستقبل قبل أن يُولدَ، مما يؤدي إلى تراجع أعداد المواشي عامًا بعد عام، وارتفاع أسعارها، وزيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي.

ومما يُفاقمُ هذا التراجع، الاعتمادُ المتزايدُ على استيراد المواشي من الخارج، وهو ما يُشكلُ خطرًا مزدوجًا: فمن جهة، يُغرقُ السوقَ المحليَّ بأنواع لا تخضعُ دائمًا للرقابة الصحية وقد تحملُ أمراضًا تُؤثرُ على البيئة والثروة المحلية، ومن جهة أخرى، يُضعفُ هذا الاستيرادُ الحافزَ لدى المربين المحليين ويُفقدُ الثقةَ بالإنتاج الوطني. فبدلًا من أن ندعمَ الفلاحَ اليمنيَ، نُغذي اقتصادَ الخارج ونهدرُ فرصَ الاكتفاء الذاتي.

إنَّ النهوضَ بهذا القطاع يتطلبُ رؤيةً وطنيةً شاملة، تبدأُ بتوعية المربينَ والمستهلكين، ومنع ذبح الإناث إلا في حالات الضرورة، وتشجيع التربية المكثفة والسلالات المحسنة، إلى جانب تقديم الدعم البيطري والعلفي للفلاحين، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي، وتطوير الأسواق والمسالخ.

في عيد الأضحى، لنُحيي سنة نبينا إبراهيم -عليه السلام- بعقل راشد، نُطبق السنة كما شُرعت، ونحفظ الأمانة التي استُخلفنا عليها، ونفكر في الغد، لا في لحظة فرح عابرة. الثروة الحيوانية ليست مجرد لحم... إنها ركيزة وطنية، إن أهملناها، فقدنا أحد أعمدة بقائنا.

قيادة القطاع السمكي: ركيزة الصمود والتطوير في وجه التحديات

أحمد عامر

في ظل الظروف الاقتصادية والبيئية المعقدة التي يمر بها القطاع السمكي، يبرز دور قيادة القطاع كعنصر محوري في العمل المؤسسي، وكعامل حاسم في توجيه بوصلة السياسات نحو الاستقرار والتنمية المستدامة. تمثل هذه القيادة صمام الأمان لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المرتبطة باستغلال الثروة البحرية وضمان استمراريتها في خدمة الأمن الغذائي والدخل القومي.

تقع على عاتق قيادة القطاع مسؤوليات يومية تتطلب جاهزية عالية وتنسيقًا دقيقًا، بدءًا من مراقبة أنشطة الصيد وتطبيق قوانين الجودة والسلامة، وصولًا إلى التعامل مع آثار الاستهدافات الخارجية التي طالت البنية التحتية السمكية، وأحدثت شللاً في حركة الصيد والتسويق بعدد من المناطق الساحلية.

ومن أبرز التحديات التي تواجه قيادة القطاع حاليًا العدوان الأمريكي والإسرائيلي الذي طال الموانئ والمرافق المرتبطة بالأسواق والمصانع، وكان آخرها الاستهداف المباشر لميناء الحديدة وجزيرة كمران، ما انعكس سلبًا على حركة الصيادين وأدى إلى تقليص المعروض من المنتجات البحرية، وارتفاع تكاليف التشغيل، وتدهور شبكات النقل البحري.

وتسعى قيادة القطاع لاستعادة الاستقرار عبر جملة من التدابير، أبرزها إعادة تنظيم الأسواق، وتنفيذ حملات تفتيش ميدانية لضبط الجودة، ومنع الصيد الجائر، ومخالفة المواسم المحظورة، فضلاً عن التفاعل المباشر مع المشتغلين في القطاع وتوجيههم نحو الالتزام بالضوابط البيئية والمهنية.

ومع تصاعد الأزمات وتعدد التحديات، يبرز الدور الفعال لقيادة وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية التي لا تألو جهدًا في القيام بمسؤوليتها الوطنية في حماية الموارد البحرية واستمرار العمل في هذا القطاع الحيوي، إدراكًا لأهميته في دعم الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني، حيث تعمل على تسخير كل الإمكانيات المتاحة لدعم القطاع، وتوفير التسهيلات اللازمة لاستمرارية الأنشطة السمكية، بما يضمن تعزيز الصمود، وتحقيق التنمية المستدامة، رغم العدوان والحصار.

الجمعيات التعاونية السمكية.. ركيزة التنمية المستدامة

د/ درهم الرازحي

في ظل التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه القطاع السمكي في بلادنا، ومن منطلق الحاجة الماسة إلى بناء نموذج اقتصادي يعتمد على الذات ويعزز استثمار الموارد الطبيعية، تبرز الجمعيات التعاونية السمكية كأحد الركائز الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة شاملة، انطلاقاً من القاعدة المجتمعية، وتنظيماً للعمل السمكي، وصولاً إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي.

تقوم الجمعيات التعاونية السمكية بالتنسيق والربط بين الصيادين والعاملين في القطاع السمكي من جهة، والجهات الرسمية من جهة أخرى. حيث تقوم بتنظيم العمل السمكي، وتحفيز العمل الجماعي، وتنسيق الجهود التنموية، وتسهيل تنفيذ المشاريع المختلفة بعيداً عن العشوائية والارتجال، بما يضمن تطوير القطاع وتحقيق عوائده الاقتصادية بشكل مستدام.

ومن الجدير بالإشارة أن الجمعيات التعاونية السمكية، في جوهرها، تمثل تكتلاً مجتمعياً للصيادين المنتجين والمسوقين والقطاعات الصناعية السمكية والمصدرين ومقدمي خدمات التبريد والتحضير والنقل والشحن، وتعكس همومهم وتطلعاتهم، وتسعى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنظيم عمليات الصيد، وتوفير أدوات الإنتاج والتسويق والتصدير والتصنيع والتبريد والنقل، بالإضافة إلى تحسين جودة التكنولوجيا المستخدمة، وتطوير أساليب الصيد السمكي، بما يضمن استقرار دخل الصيادين ويحميهم من تقلبات أسواق السمك العالمية والمحلية.

كما تلعب هذه الجمعيات دوراً هاماً في خفض تكاليف الإنتاج، عبر توفير المدخلات السمكية الضرورية بالتنسيق مع الشركاء، بالإضافة إلى تحسين جودة المنتجات السمكية من خلال برامج التوعية والإرشاد، بما يرفع من كفاءة الصيادين ويعزز من أساليب الصيد الآمنة والمستدامة، ويحافظ على الثروة السمكية للأجيال القادمة.

وفي هذا السياق، لا يغيب عن البال أن الحراك الذي أحدثته ثورة 21 سبتمبر شكل نقطة تحول مفصلية، حيث حظي القطاع السمكي والجمعيات التعاونية السمكية بدعم واهتمام القيادة الثورية والسياسية وقيادة وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية. وقد أتاح للقطاع السمكي فرصة للتحرر من النفوذ الخارجي والوصاية الدولية، وفتح آفاق واسعة أمام الصيادين اليمنيين لبناء جمعيات سمكية وطنية تعتمد على موارد البلاد الطبيعية، وتنميتها بشكل مسؤول ومستدام.

من خلال العمل وفق خطة استراتيجية تعتمد على ثلاثة مراحل رئيسية: أولها التوعية المجتمعية بأهمية الجمعيات التعاونية، ثم تدريب "فرسان التنمية" ليكونوا قادة في تنظيم العمل السمكي، وأخيراً المرحلة التأسيسية التي تشمل إنشاء وتوثيق الجمعيات. وكانت إحدى ثمار هذا الدعم هو إنشاء جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية، والتي تمثل الصيادين وتنظم جهودهم، وتقدم لهم الدعم في مجال تطوير أساليب الصيد والتسويق، عبر توقيع اتفاقيات تعاقدية ضمن برنامج الصيد التعاقدي مع الجهات المعنية، تضمن تسويق المنتجات السمكية عبر الجمعية اليمنية للتسويق السمكي بشكل منتظم، وتوفير حوافز لزيادة إنتاجية الصيادين، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

الثروة السمكية بين الاستهداف والوعي: مسؤولية وطنية ومواجهة إعلامية

وزير الحاتمي

تمر الثروة السمكية بمرحلة غير مسبوقة من التهديدات والتحديات، في ظل استمرار العدوان الأمريكي باستهداف البنية التحتية البحرية والمنشآت الحيوية التي تمثل شريان حياة لملايين اليمنيين، كما حدث مؤخرًا في جزيرة كمران وميناء الحديدة. هذه الاعتداءات لا تهدف فقط إلى تعطيل الإنتاج السمكي، بل تسعى بشكل ممنهج إلى ضرب استقرار المجتمعات الساحلية وتدمير مصدر دخل الصيادين.

وفي ظل هذا الواقع الصعب، برزت الحاجة إلى تعزيز دور المؤسسات الإعلامية المرتبطة بالقطاع السمكي، ليس فقط لتوثيق الانتهاكات والاعتداءات، وإنما لإيصال رسالة واضحة للمجتمع الدولي حول حجم الكارثة البيئية والاقتصادية التي تُفرض على هذا القطاع. كما أن التوعية المجتمعية، ولا سيما في أوساط الصيادين والتجار، أصبحت أداة رئيسية في تحصين الموارد البحرية من الاستنزاف الداخلي والمخالفات البيئية.

لقد شكلت الحملات الرقابية الأخيرة في سوق البليلي نموذجًا مهمًا على أن العمل الرقابي والتوعوي يسيران جنبًا إلى جنب. فالنزول الميداني الذي استهدف ضبط المخالفات المرتبطة ببيع الجمبري خلال فترة الإغلاق الموسمي، حمل في طياته بعدًا وطنيًا وإنسانيًا يعكس حرص الجهات المعنية على سلامة المخزون البحري وضمان استمراريته للأجيال القادمة.

"ما قامت به فرق الجودة والتفتيش من فحص شامل للأسماك وكميات الثلج والنظافة داخل السوق، ثم توثيق عمليات الإتلاف للكميات غير الصالحة، يبرهن على وجود إرادة حقيقية لحماية المستهلك، واستعادة ثقة المواطن في ما يُعرض من منتجات بحرية في الأسواق. كما أن عملية تنظيم حوش السوق وضبط آلية تفريغ الأسماك من الدينات والبوابير أعادت للسوق جزءًا من النظام الذي ظل مفقودًا لسنوات.

ولا يمكن فصل الجهود الميدانية عن الدور المحوري الذي يلعبه الإعلام الزراعي والسمكي في إبراز صورة القطاع بشكل واقعي، وتحريك الرأي العام نحو القضايا الحيوية. فالإعلام الزراعي والسمكي عندما يكون مسؤولًا ومرتبطًا بالميدان، فإنه يساهم في خلق وعي مجتمعي مستنير، ويُحدث ضغطًا إيجابيًا يدفع باتجاه الإصلاح وتحسين الأداء.

وفي ظل استمرار العدوان وازدياد حجم التحديات، تتعاظم المسؤولية الوطنية على عاتق كافة الجهات الرسمية والمجتمعية، بما فيها الإعلام والصيادين والتجار، في حماية الثروة البحرية باعتبارها أحد أعمدة الاقتصاد الوطني. فالمعركة اليوم لم تعد فقط عسكرية أو سياسية، بل أصبحت معركة وجود وسيادة على المياه والثروات."

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 113 | السبت 4 ذو الحجة 1446هـ | 31 مايو 2025م

الكلـــــــور الـزراعـــــــي

اليمن الزراعية- م/ قيس عبدالله الوجيه

الكلـور الزراعـي هـو مصطلـح يُسـتخدم غالبًـا للإشـارة إلـى مركبـات الكلـور التـي تُسـتخدم فـي المجـال الزراعـي.

استخداماته

1 - مطهـر ومعقم للتربة والمياه.

•يُسـتخدم الكلـور (مثـل هيبوكلوريـت الصوديـوم) لتعقيـم ميـاه الـري وأحيانًـا التربـة، خصوصًـا فـي البيـوت المحميـة.

•يقتـل الكائنـات الحيـة الدقيقـة مثـل البكتيريـا والفطريـات.

2. في مكافحة الآفات:

3 . لتنظيف المعدات الزراعية:

يُسـتخدم الكلـور لتطهيـر الأدوات والمعـدات الزراعيـة لمنـع انتقـال الأمـراض النباتيـة.

نقص الكلور على النبات:`

نقـص الكلـور (Cl⊠) فـي النبـات مـن الحـالات النـادرة، لكنـه يمكـن أن يؤثـر علـى النمـو وجـودة المحصـول. الكلـور عنصـر غذائـي ثانـوي مهـم للنبـات، ويلعـب دورًا فـي:

تنظيـم فتـح وإغـلاق الثغـور (التحكـم فـي التبـادل الغـازي).

التوازن الأيوني داخل الخلايا.

عمليات التمثيل الضوئي.

أعـراض نقص الكلور على النبات:

•ذبـول الأوراق رغـم توفـر المـاء، بسـبب اختـلال تنظيـم فتـح الثغـور.

•شحوب أو اصفرار الأوراق.

•تجعد أو تقزم الأوراق.

•نقص النمو العام للنبات.

•احتراق حواف الأوراق

•نخـر (مـوت) فـي أطـراف الأوراق أو بينهـا فـي الحـالات الشـديدة.

أهم مشـاكل زيادة الكلور على النبات:

•احتراق حواف الأوراق (Leaf Burn):

تبـدأ الأوراق مـن الحـواف بالجفـاف والاصفـرار.

•تساقط الأوراق المبكر:

خصوصًـا فـي النباتـات الحساسـة مثـل العنـب والحمضيـات.

•ضعـف امتصـاص العناصـر الغذائيـة الأخـرى:

الكلـور الزائـد يعيـق امتصـاص النتـرات والكالسـيوم والمغنيسـيوم.

•ملوحة التربة:

يـؤدي تراكـم الكلـور إلـى زيـادة ملوحـة التربـة، مـا يضعـف نمـو النباتـات الحساسـة.

•تثبيط نمو الجذور:

يؤثـر علـى صحـة الجـذور وقدرتهـا علـى امتصـاص المـاء والعناصـر.

النباتات الحساسة للكلور الزائد:

العنـب، الفـول، البطاطـس، الفراولـة، ا لحمضيـا ت .

الحلول والعلاج:

•تحليـل ميـاه الـري والتربـة لتحديـد تركيـز الكلـور.

•اسـتخدام ميـاه منخفضـة الملوحـة إذا أمكـن.

•تجنـب الأسـمدة عاليـة الكلـور مثـل KCl، واسـتبدالها بـ:

نتـرات البوتاسـيوم (KNO⊠) بـدلاً مـن كلوريـد البوتاسـيوم.

•تحسـين صـرف التربـة لغسـل الكلـور الزائـد.

•زيـادة التسـميد بالكالسـيوم أو المغنيسـيوم لموازنـة الأيونـات فـي التربـة.

طـرق تعويض نقص الكلور في النبات:

1. اسـتخدام أسـمدة تحتـوي علـى الكلـور: مثـل

(كلوريد البوتاسيوم (KCl)-

كلوريد الكالسيوم (CaCl⊠)-

كلوريد الأمونيوم (NH⊠Cl))

2. تحسين نوعية مياه الري:

فـي حـال اسـتخدام ميـاه شـديدة النقـاء (مثـل ميـاه الأمطـار أو الميـاه المحـلاة)، قـد تحتـاج إلـى إضافـة الكلـور يدويًـا.

3. الـرش الورقي (في الحالات الخفيفة):

يمكـن رش محلـول مخفـف مـن كلوريـد الكالسـيوم أو البوتاسـيوم بنسـبة 0.1 – 0.2%.

لا يُنصـح بـه فـي الظـروف الحـارة أو وقـت الظهيـرة لتجنـب حـرق الأوراق.

ملاحظات مهمة:

-تحليـل التربـة أو النبـات قبـل التسـميد لتحديـد الحاجـة بدقـة.

-عـدم التفريـط فـي التسـميد بالكلـور، لأن زيادتـه تـؤدي إلـى سـمية للنباتـات الحساسـة.

-اختيـار مصـدر الكلـور حسـب احتياجـات النبـات للعناصـر الأخـرى (بوتاسـيوم، كالسـيوم... إلـخ).

الشـروط الصحيـة للأضاحـي عنـد اختيـار الأضحيـة

د. محمد الضوراني

مـن الضـروري التأكـد مـن السـلامة الصحيـة للأضحيـة، لضمـان قبولهـا شـرعًا وسـلامة لحمهـا للاسـتهلاك الآدمـي.

وفيمـا يلـي أهـم الشـروط والعلامـات الصحيـة التـي يجـب مراعاتهـا عنـد شـراء الأضحيـة:

1. النشاط والحيوية العامة.

النشـاط والحركـة: يجـب أن تكـون الأضحيـة نشـيطة وحيويـة، لا تظهـر عليهـا علامـات الخمـول أو الكسـل، ولا تميـل إلـى طأطـأة الـرأس أو الرقـود المسـتمر.

الشـهية: مـن الضـروري أن يُقبـل الحيـوان علـى الطعـام والمـاء بشـكل طبيعـي، إذ يُعـد فقـدان الشـهية مؤشـرًا علـى المـرض.

2. المظهر الخارجي العام:

القـوام العـام: يجـب أن تكـون الأضحيـة ممتلئـة الجسـم، وغيـر هزيلـة. يمكـن التحقـق مـن ذلـك بجسّ الرقبـة، والظهـر، والصـدر، والمؤخـرة.

الصـوف أو الشـعر: يجـب أن يكـون ناعـم الملمـس، لامعًـا، نظيفًـا، وغيـر متسـاقط بسـهولة، وخاليًـا مـن الطفيليـات الخارجيـة كالقمـل أو القـراد.

3. فحص الرأس والأعضاء الحسية:

العيـون: صافيـة، لامعـة، خاليـة مـن الإفـرازات أو الاحمـرار أو الاصفـرار.

الأنـف: نظيـف ورطـب قليـلًا، وخـال مـن الإفـرازات المخاطيـة أو الصديديـة.

الفـم واللثـة والأسـنان: سـليمة وخاليـة مـن الجـروح أو التقرحـات، دون إفـراط فـي سـيلان اللعـاب.

الأذنـان: سـليمتان، وغيـر مقطوعتيـن أو ممزقتيـن.

4. فحص الأطراف والحركة:

يجـب أن تكـون الأرجـل قويـة ومسـتقيمة وخاليـة مـن التـورم أو الكسـور. كمـا يجـب أن يتمكـن الحيـوان مـن الوقـوف والمشـي دون عـرج أو صعوبـة.

5. الجهاز الهضمي والإخراج:

البـراز: متماسـك (علـى شـكل كـرات صغيـرة لـدى الأغنـام)، وخـال مـن الإسـهال. وجـود آثـار إسـهال حـول الّشـرج قـد يـدل علـى مـرض.

6. الجهاز التنفسي:

التنفـس: طبيعـي وهـادئ، دون سـعال أو خرخـرة أو أصـوات غيـر معتـادة أو صعوبـة فـي التنفـس.

7. الجلد والجسم:

الجلـد: يجـب أن يكـون مرنًـا وخاليًـا مـن التقرحـات أو الجـروح أو الانتفاخـات.

الضـرع (للإنـاث): سـليم وغيـر متـورم أو ملتهـب.

نصائح إضافية:

الشـراء مـن مصـدر موثـوق: كالمـزارع المرخصـة أو الشـوادر الخاضعـة لإشـراف بيطـري. ويُفضـل تجنـب الباعـة المتجولين.

فحـص مـا بعـد الذبـح: يجـب أن يكـون لـون اللحـم ورديًـا، والشـحم أبيـض أو مائـلًا للاصفـرار الخفيـف (خاصـة فـي الأبقـار). الاصفـرار الشـديد قـد يـدل علـى اليرقـان.

كيفيـة تحديـد السـن للأضـاحـي

تحديـد السـن أمـر مهـم لقبـول الأضحيـة شـرعًا، لكنـه قـد يكـون صعبًـا فـي الأسـواق.. إليـك الطـرق الأساسـية لتحديـد العمـر:

1. السؤال من البائع الموثوق:

أسـهل الطـرق وأكثرهـا اسـتخدامًا، خاصـة عنـد التعامـل مـع مـربٍ أو تاجـر موثـوق.

2. فحصُ الأسنان (الثنايا)

الضـأن والماعـز: بعـد عمـر سـنة، تبـدأ الأسـنان اللبنيـة الأماميـة بالسـقوط، وتظهـر بـدلاً منهـا أسـنان دائمـة أكبر حجمًـا.

الضأن الذي أتم سنة يكون قد بدّل زوجًا من القواطع.

الأبقـار والإبـل: تُبـدّل القواطـع الأماميـة تدريجيًـا مـع تقـدم العمـر:

البقـرة التـي أتمـت سـنتين (ثنيّـة): بدّلـت زوجًـا مـن القواطـع.

الجمـل الـذي أتـم خمـس سـنوات (ثنـي): بـدّل أربعـة أزواج مـن القواطـع.

3. الحجم العام والنمو:

علـى الرغـم مـن تأثـر الحجـم بالتغذيـة والسـلالة، إلا أن الامتـلاء والنضـج الظاهـري قـد يكـون مؤشـرًا جيـدًا علـى بلـوغ السـن الشـرعي.

الشابة رانية القديمي من باجل

كيف حولت مطبخها إلى معمل لإنتاج مزدهر بالحلوى والمعجنات؟

اليمن الزراعية - أيوب أحمد هادي

في حي بسيط من أحياء مديرية باجل بمحافظة الحديدة، تخرج رائحة البسكويت والعصائر الطازج والمعجّنات الشهية من منزل متواضع، تحوّله شابة طموحة إلى معمل صغير ينبض بالحياة والإصرار.

إنها رانية أحمد القديمي، أنموذج ملهم لشابة يمنية كسرت قيود الواقع، ونجحت في صناعة قصة كفاح ذاتية بدأت من مطبخ منزلها، وانتهت إلى مشروع منزلي ناجح يصل صداه إلى مديريات مجاورة.

رانية، وهي في العشرينات من عمرها، لم تنتظر فرص التوظيف الحكومي ولا الوعود المؤجلة، بل قررت أن تصنع فرصتها بيديها، فبدأت مشوارها بإمكانات متواضعة، حيث كانت تعدّ بعض الحلويات البسيطة لعائلتها وجيرانها، ومع مرور الوقت، بدأت توسّع خبرتها من خلال الالتحاق بعدة دورات تدريبية نظّمتها منظمات محلية تعنى بتمكين المرأة وتعزيز المشاريع الصغيرة.

تقول رانية: "كنت أؤمن أن ما أملك من شغف وقدرة على التعلم يمكن أن يتحوّل إلى مشروع حقيقي، فبدأت بأبسط الأدوات، وأخذت أجرّب وصفات جديدة وأطوّر مهاراتي في التزيين والإعداد".

وبالفعل، تحوّلت رانية من هاوية إلى صانعة محترفة، تنتج اليوم تشكيلة واسعة من العصائر المحلية والحلويات والمعجنات، وتشمل الكعك اليمني التقليدي، والبسكويت المحشو، والكعك المزيّن، وبعض المعجنات والحلويات الموسمية الخاصة بالمناسبات كالأعياد وحفلات الزفاف.

ورغم التحديات التي يفرضها الوضع الاقتصادي، استطاعت رانية بفضل المثابرة والدعم المجتمعي أن توفّر معملًا منزليًا مجهزًا داخل منزلها، وأصبح بإمكانها تلبية الطلبات المتزايدة التي تصلها من مختلف أحياء باجل وحتى من مديريات قريبة كالمراوعة والحجيلة والكدن والضحي.

وتضيف رانية: "الزبائن يثقون بجودة المنتجات، خصوصًا أنها تُحضّر من مكونات طبيعية ومحلية، وهذا ما يمنحني دافعًا للاستمرار والتوسع... حلمي أن أفتتح محلًا خاصًا يحمل اسمي يومًا ما".

ولا تقتصر مساهمة رانية على الجانب الاقتصادي فقط، بل أصبحت مصدر إلهام لفتيات أخريات في المنطقة، حيث تشارك تجاربها معهن، وتحثّهن على المبادرة وعدم الاستسلام للظروف.

قصة رانية القديمي تروي أكثر من مجرد نجاح مشروع منزلي، بل تعبّر عن روح تحد حقيقية، وعن قدرة المرأة اليمنية على تحويل التحديات إلى فرص، والأحلام إلى واقع.

المنازل الزراعية في اليمن

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى	إسم المنزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم
13	طلوع الثور	9	يونيو	21	يونيو	الهقعة	5	يونيو	17	يونيو

يقول علي ولد زايد:

مَلاَنْ التَلْم فِي سَرَبْ أَخَيْر مِنْ فِضَّهْ وذَهَبْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

من أغرب الأشياء، هو تركيزهم على ذبح الإناث منها، والصغار، وهذه مسألة غريبة، وبعيدة عن الرشد، بعيدة عن الحكمة، بعيدة عن الوعي، بعيدة عن المصلحة، عن مراعاة المصلحة للناس في التعامل مع هذه النعمة! الكثير منهم، في المدن، تعتمد الكثير من المطاعم على أن توفر لزبائنها، سواءً ما يطلبونه من لحم الضأن، أو لحم الماعز، الصغار، أن تأتي لهم بالصغار، معروف حتى في التغذية، أنه ليس مغذيًا بالشكل المطلوب، لا تزال العناصر الغذائية والقيمة الغذائية له محدودة وضعيفة.

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

السبت 4 ذو الحجة 1446هـ | 31 مايو 2025م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 113

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

وزير الزراعة يُكرّم محافظ ذمار تقديرًا لإسهاماته في الحد من الحفر العشوائي للآبار

اليمن الزراعية: ذمار

كرّم وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي محافظ محافظة ذمار الاستاذ محمد البخيتي، تقديرًا لإسهاماته في الحد من الحفر العشوائي للآبار .

وفي التكريم الذي حضره عضو مجلس الشورى عبده العلوي، ورئيس الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية، المهندس هادي قريعة، اشاد الوزير الرباعي بجهود قيادة السلطة المحلية في ذمار، التي تُعد أول محافظة توقف الحفر العشوائي للآبار بشكل تام، داعيًا بقية المحافظات إلى الاستفادة من تجربة ذمار في هذا الجانب.

وثمن الرباعي جهود المحافظة الرامية للاستفادة من مياه الأمطار عبر إنشاء كرفانات، لافتًا إلى أن تنفيذ هذه المشاريع يأتي ترجمة لموجهات قائد الثورة وتوجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى، ووفقًا لبرنامج حكومة التغيير والبناء في الحد من استنزاف المياه الجوفية.

ونوه إلى أن الحفاظ على المياه مسؤولية مجتمعية تتطلب تضافر جهود كافة فئات المجتمع.

بدوره عبّر المحافظ البخيتي عن امتنانه للتكريم، معتبرًا الحفاظ على الموارد المائية مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود كافة.

وأشار أن المحافظة بدأت بتنفيذ خطة متكاملة لحماية المياه الجوفية وترشيد استخدامها، مؤكدا أن السلطة المحلية اتخذت قرارات ملزمة تمنع الحفر العشوائي للآبار لأغراض غير إنتاج الغذاء، وأن التوجه القادم يشمل فرض رسوم تنظيمية وتشجيع الزراعة بالتقنيات الحديثة.

حضر التكريم مستشاري هيئة الموارد الدكتور عامر الصبري، وفرع الهيئة بذمار الدكتور نبيل العريق، ومديري مديرية عنس أحمد المصقري، والزراعة الدكتور عادل عمر، والأشغال المهندس معاذ الشوكاني، وفرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني عبدالغني الديلمي، ومنسق المنطقة الوسطى بمؤسسة بنيان التنموية عبده الهارب، وعدد من قيادات المحافظة.

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

الثروة الحيوانية: من أصول النعم العظيمة المتاحة للناس

قال تعالى: «والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون».

تُعدّ الثروة الحيوانية من أصول النعم الكبرى التي أنعم الله بها على الناس، لما لها من فوائد متعددة في توفير احتياجاتهم المختلفة. فهي تمثل اليوم رافدًا غذائيًا واقتصاديًا مهمًا، لا يقل شأنًا عن الثروة النباتية، بل إن بينهما علاقة تكامل وتوازن تعزز الأمن الغذائي والاستقرار المعيشي للمجتمع.

لقد أدرك الآباء والأجداد هذه القيمة العظيمة، فحرصوا على تربيتها والاهتمام بها، لأنها كانت مصدرًا لغذائهم ودخلهم المعيشي، ولها منافع في الزراعة والنقل. بل نقول إنها كانت سابقًا جزءًا من ثقافتهم وحياتهم اليومية؛ حيث حرصوا على تربيتها وحمايتها من الأخطار، واستخدموا أساليب تقليدية فعّالة في الرعي والتغذية.

لقد كانت علامة من علامات الخير والبركة، ولم يكن هناك بيت في الريف إلا وفيه ثروة حيوانية، وكانت تلقى من العناية ما يعكس وعي الأجيال السابقة بأهميتها، الأمر الذي يستوجب الشكر والتذكر لنعَم الله سبحانه وتعالى.

أما اليوم، فبالرغم من التقدّم في وسائل الإنتاج، إلا أن الثروة الحيوانية في بلادنا تواجه تحديات كبيرة. من أبرزها غياب الوعي بمخاطر إغراق السوق بالثروة الحيوانية المستوردة، والأمراض والأوبئة، خاصة تلك التي تنتقل عبر المستورد منها، مما يشكّل خطرًا على الثروة الحيوانية المحلية. كما أن الممارسات الخاطئة، كالرعي الجائر، أدّت إلى تدهور المراعي الطبيعية وأثرت على صحة ونمو المواشي. إضافة إلى زيادة إنتشار ظاهرة ذبح إناث وصغار المواشي، وهي من أخطر الممارسات التي لا تراعي مصلحة المجتمع، وتعبّر عن غياب الرشد والحكمة في التعامل مع هذه النعمة.

ونظرًا لأهمية الثروة الحيوانية، فقد جاءت موجهات السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي - يحفظه الله ويرعاه - في محاضراته وخطاباته، مؤكدة على ضرورة الاهتمام بالثروة الحيوانية، والحفاظ عليها، وتنميتها. وقد ركز على تصحيح السياسات الخاطئة في التعامل مع هذه النعمة، والاستفادة منها، وتغذيتها من خلال إنتاج الأعلاف، والاهتمام بالجانب البيطري والوقائي. كما شدّد على أهمية الرشد وحُسن الاستخدام،وعدم التعامل العشوائي معها، والحد من ظاهرة ذبح الإناث والصغار؛ لأن الإناث ثروة للإنتاج، وذبح الصغار يُفقد الثروة قيمتها الغذائية والإنتاجية والعائد الاقتصادي. وأكّد على ضرورة اتباع الطرق الشرعية في الذبح والسلخ، ومنع تهريبها خارج البلاد، خصوصًا الإناث.

كذلك، شدّد على أهمية العناية بإنتاجها المتعدد من لحوم وحليب وصوف، والاستثمار في هذه النعمة برشد وحكمة، كونها من روافد الاقتصاد المحلي، ومصدر دخل لفئة واسعة من أبناء البلد.

إن الحفاظ على هذه الثروة الحيوانية وتنميتها مسؤولية جماعية، تستحق منّا العناية والاهتمام، والرشد والحكمة، وحُسن الاستخدام في التعامل معها. ويكون ذلك من خلال الاهتمام ببرامج التربية والتسمين، وبرامج الأعلاف والتغذية، وبرامج الصحة الحيوانية والطب البيطري، إضافة إلى تعظيم النعمة، والاستفادة والاستثمار في جميع منتجاتها، والحد من الممارسات والتصرفات الخاطئة، والتعاون مع الوزارة للاستمرار في منع استيرادها. فنحن ننتج أعدادًا كبيرة، ونُصدر كميات كبيرة، ولا نحتاج للاستيراد. وهذه نعمة نحمد الله عليها.

ومن يسعى لاستيرادها أو تهريبها إلى البلاد، لا يقل خطورة عن العدو الذي يمارس حربًا اقتصادية على بلدنا. بل يمكن القول إنه يضرب الأمة في أساسها وأمنها واستقرارها واقتصادها، ويخالف التعليمات والتوجيهات الإلهية، وموجهات القيادة في الرشد والحكمة، وحسن الاستخدام والاستثمار لهذه النعمة.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية